AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وسبعة
(يناير 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وسبعة يناير 2025

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 107

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **سلطة الإدارة في تعديل العقد بإدارتها المنفردة..... 52-3**
محمد أحمد المهدي محمد المهدي

2. **النطاقُ الشخصيّ للمسؤولية المدنية للمهندس الاستشاري..... 116-53**
محمد فايق أحمد عبد الرازق

3. **حق التظاهر السلمي بين الحريات الأساسية والضوابط القانونية..... 156-117**
أحمد عماد حسين حسن عبدالله

4. **طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الخاصة 192-157**
أمينة يعقوب عبدالرحمن الحمادي

الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES

5. **سياسة الصعود السلمي الصيني 232-195**
طارق محمد هلال حسن

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDEIES**

6. **كبار مشعوذي المعبودة "سرقتْ" في مصر القديمة 266-235**
هدير محمد عبيد

7. **الدور السياسي لتجارة اللؤلؤ في تأسيس إمارة قطر 1848- 1913…… 318-267**
حسام محمد عبد المعطي أحمد

- **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDEIES**

8. **التجمعات الصناعية بنظام المطور الصناعي في مدينة العاشر من رمضان 394-321 دراسة في جغرافية الصناعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.....**
محمد خليفة سلام خليفة - مصطفى هاشم عبد العزيز

- **الدراسات الفنية ART STUDIES**

9. **إعادة إنتاج أسلوب البوب- آرت في الفن المعاصر 397- 420**
سلام أدور يعقوب اللوس

- **دراسات المكتبات والمعلومات LIBRARIES AND INFORMATION STUDIES**

10. **البرامج المخصّصة للأطفال ذوي القدرات الخاصّة في المتاحف مراجعة423 - 464 علمية .....**
ياسمين خالد محمد مصطفى

- **دراسات علم النفس PSHYCHOLOGICAL STUDIES**

11. **نظرية المجاز المفهومي في ضوء علم النفس المعرفي: الواقع النفسي467- 482 للمجازات المفهومية .....**
شيماء عبد الحكيم السيد أحمد

- **دراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

12. **معاملات الأقليات المسلمة في ضوء القرآن الكريم – المسلمين الصينيين485 - 522 أنموذجا**
YANG XIAOQUAN

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

13. **الشواهدُ النثرية عند محمود بن حمزة الكرماني في كتابه غرائب التفسير 525 - 574 وعجائب التأويل- دراسة في نماذج مختارة.....**
محمد هانئ أمحمد محمد أحمد سليمان الخواص

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

14. **ARCHITECTURAL DIALOGUE: THE INTERSECTION OF TIMURID INFLUENCE AND INDIAN TRADITION IN MAHMUD GAWAN'S MADRASA. BIDAR. INDIA 30-3**
Mahmoud Ahmed Emam

افتتاحية العدد 107

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(107 – يناير 2025)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 51 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية ،دراسات سياسية ،دراسات تاريخية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات فنية، دراسات علم نفس، دراسات اجتماعية، دراسات اللغة العربية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدور السياسي لتجارة اللؤلؤ في تأسيس إمارة قطر

1913 -1848

The Political Role of the Pearl Trade in the Foundation of the State of Qatar (1848-1913)

حسام محمد عبد المعطي أحمد

كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

Hossam Mohamed Abdel-Moti Ahmed
College of Arts and Sciences – Qatar University

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يسعي هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي لعبه اللؤلؤ في اقتصاد قطر، وكيف أثرت الثروة المتأتية منه في القرارات والصراعات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في قطر خلال مراحل تشكل إمارة قطر، حيث شكل اللؤلؤ أهم موارد السلطة في إمارات الخليج العربي، إن لم يكن المورد الوحيدة لإيراداتها. وبالتالي فقد حدد الصراع على هذا المورد شكل السلطة السياسية في المنطقة، توضح الدراسة أثر اللؤلؤ في تشكل الكيان السياسي لقطر في بداية تاريخها الحديث، وتعمل على تحليل العلاقة بين الموارد المالية ونمو مركز السلطة السياسية فيها، وكيف أن هذه الموارد شكلت عامل رئيس في تكون قطر السياسي، وليس فقط التدخل البريطاني في الصراع بين قطر والبحرين والذي انتهي بتوقيع اتفاقية عام 1868.

لقد كان اللؤلؤ هو المورد الوحيد للثروة في قطر، وكان نجاح جاسم في إنعاش صناعة وتجارة اللؤلؤ هو السبيل الوحيد لزيادة موارده المالية من أجل نجاحه في بناء إمارة مستقله في قطر، لذلك فقد لعبت إيرادات اللؤلؤ الدور الأكبر في بلورة ظهور إمارة في قطر، فقد سعي جاسم إلي إيجاد مصادر دخل متعددة من سلعه واحدة من أجل تأمين إيرادات إمارته فقد كان يحصل على الضرائب من التجار والغواصين والحرفيين، كما كان يمول عددا كبيرا من السفن للحصول على حصة كبيرة من اللؤلؤ الذي يأتي به في كل موسم للغوص، إضافة إلي امتلاكه لعدد كبير من السفن التي تعمل في الغوص لحسابه،. وبذلك فقد أصبحت عائدات اللؤلؤ هي الركيزة الأساسية في اقتصاد قطر، والأهم من ذلك أنها وفرة الموارد المالية للسلطة السياسية لدعم نفوذها على كل الأراضي القطرية وتأسيس إدارة محلية كانت النواة الأولي لبناء دولة قطر.

Abstract:

This research seeks to shed light on the role played by pearls in the economy of Qatar, and how the wealth derived from it influenced political decisions, conflicts, and social changes during the formative stages of the State of Qatar. Pearls constituted the most significant resource of authority in the Gulf Emirates, if not the sole source of their revenues. Consequently, the struggle over this resource shaped the political power structure in the region. The study elucidates the impact of pearls on the formation of Qatar's political entity at the beginning of its modern history. It analyzes the relationship between financial resources and the growth of political authority, showing how these resources were a crucial factor in Qatar's political formation, not just British intervention in the conflict between Qatar and Bahrain, which culminated in the signing of the 1868 agreement.

Pearls were the only source of wealth in Qatar, and Jassim's success in revitalizing the pearl industry and trade was the only way to increase his financial resources to successfully build an independent emirate in Qatar. Thus, pearl revenues played the largest role in shaping the emergence of the emirate in Qatar. Jassim sought to create multiple income sources from a single commodity to secure his emirate's revenues. He levied taxes from traders, divers, and craftsmen, funded a large number of ships to secure a significant share of the pearls brought in each diving season, and owned a large number of ships that worked in diving on his behalf. Consequently, pearl revenues became the cornerstone of Qatar's economy, and more importantly, they provided the financial resources for the political authority to support its influence over all Qatari territories and establish a local administration, which was the initial nucleus for building the State of Qatar.

المقدمة:

يسعي هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي لعبه اللؤلؤ في اقتصاد قطر، وكيف أثرت الثروة المترتبة عليه في القرارات والصراعات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في قطر خلال مراحل تشكل إمارة قطر، حيث شكل اللؤلؤ أهم موارد السلطة في إمارات الخليج العربي، إن لم يكن المورد الوحيدة لإيراداتها. وبالتالي فقد حدد الصراع على هذا المورد شكل السلطة السياسية في المنطقة، فتهدف الدراسة إلى توضيح أثر اللؤلؤ في تشكل الكيان السياسي لقطر في بداية تاريخها الحديث، وبالتالي تحليل العلاقة بين الموارد المالية ونمو مركز السلطة السياسية، وكيف أن هذه الموارد شكلت عامل رئيس في تكون قطر السياسي، وليس فقط التدخل البريطاني في الصراع بين قطر والبحرين والذي انتهي بتوقيع اتفاقية عام 1868 مع الشيخ محمد بن ثاني.

والواقع أنه لا يمكننا الحديث عن تطور تاريخ قطر، دون الإشارة إلى شخصيتها الجغرافية؛ فالطبيعة حبتها حدودًا طبيعية، رسمت ملامحها الجغرافية والتاريخية، فجعلتها نقطة تواصل بين الظهير البري من ناحية، والأفق البحري الممتد في عمق مياه الخليج من الناحية الأخرى. أمّا الإنسان القطري؛ فهو صانع شخصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1). لذا اعتمد اقتصادها على البحر في صيد اللؤلؤ والأسماك والتجارة، فضلًا عن أنشطة أخري مثل (الرعي، والزراعة المحدودة في الواحات البرية، والصناعات الحرفية التقليدية مثل صناعة السفن والجلود والخيام)(2). ويكفي أن نوضح أن نشأة إمارة قطر، ارتبطت بفترة وصول تجارة اللؤلؤ إلى ذروتها خلال الفترة من 1850 وحتى 1900. وقد حدد البحث الفترة التاريخية بين عام 1948 وهو عام انتقال الشيخ محمد بن ثاني من الفويرط إلى الدوحة حيث أصبح شيخاً للدوحة(3)، وانتهي بعام 1913 مع وفاة مؤسس إمارة قطر الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني(4).

عوامل نمو اللؤلؤ في الخليج العربي:

تؤكد المصادر التاريخية والجغرافية التي اهتمت بأمور الملاحة في الخليج العربي، بأن حوض الخليج العربي يعتبر أنسب بيئة لتكون أصداف اللؤلؤ ونموها عن بقية البحار والخلجان في الجزء المائي من الكرة الأرضية. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها التكوين الجيولوجي لقاع الخليج العربي (إذ أن قاع هذا الخليج يمتاز بصفاء مياهه، ونعومة رماله وشدة بياضها، مما يجعلها تغطي التكوينات والشعاب المرجانية، وتختفي في الخليج المواد الطينية، التي تشكل الطبقة العازلة لتكون اللؤلؤ أو اختفائها تمامًا). وكذلك دفء الماء (إذ أن موقع الخليج العربي جغرافيًا في المنطقة القارية؛ فهي ليست بشديدة الحرارة ولا بالباردة، ولكنها منطقة معتدلة تمتاز بدفء مياهها طوال العام. وبالتالي فإنها توفر البيئة المناسبة على تكون ونمو اللؤلؤ وأصدافه. وأخيراً قلة العمق المائي في الخليج العربي (إذ إنه من المعروف أن أصداف اللؤلؤ غالبًا ما تكون عائمة فوق رمال القاع، وليست ملتصقة به، فكلما كان عمق البحر في مستوى ليس بالمرتفع، كان مدعاة لأن يكون البيئة المناسبة لوجود ونمو أصداف اللؤلؤ (5). وغالبًا ما تكون هذه المناطق في الجانب الغربي من حوض الخليج العربي، حيث لا توجد أي ملوثات للمياه من الأنهار أو غيرها، وفي بعض الأحيان كان يحدث تلوث لمياه الخليج مما يؤدي إلى موت القواقع، كما حدث في عام 1900، وأصبح الماء مائلاً للحمرة، فوجدت القواقع ميتة أو مصابة بالأمراض و لا تحمل اللؤلؤ(6)، وكانت هذه الأعوام قليلة إلى حد ما في الخليج.

لذا يكاد يجمع المشتغلون بتجارة اللؤلؤ، على أن أجود أنواع اللؤلؤ هو الذي يأتي من الخليج العربي، علمًا بأن هناك مغاصات ومناطق توجد بها أصداف اللؤلؤ القريبة على حوض الخليج العربي، مثل المواقع الموجودة في سيلان والبحر الأحمر، وبحر عمان، والجزر المحيطة بالهند، وشرق أفريقيا، وقد ظلت مغاصات اللؤلؤ في

الخليج العربي؛ هي أهم مناطق الإنتاج على مستوي العالم، فباستثناء المصائد السيلانية، لم يكن هناك أي منافس في جودة الإنتاج للؤلؤ الخليج في العالم(7)، ففي أوج ازدهار تجارة اللؤلؤ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان التفضيل دائمًا للؤلؤ الخليج العربي. ويمتد شط اللؤلؤ في الخليج العربي من الشارقة إلي البحرين مرورًا بجزيرة حالول، وهو عبارة عن رصيف مرتفع في قاع الخليج، يكون فيه شط اللؤلؤ الكبير أمام سواحل قطر والبحرين وأبو ظبي(8)، والأعماق تتراوح بين 8 باع (48 قدماً) أمام سواحل البحرين، في حين ترتفع إلى 12 باعًاً (72 قدماً) قدم أمام سواحل قطر الشرقية، وفي بعض الأماكن تصل 15 باعً (90قدماً) (9).

تطور مناطق هيرات(10) اللؤلؤ حول قطر: -

هيرات ومغاصات اللؤلؤ هي عبارة عن بقع وشعاب صخرية، تقع في مواقع مختلفة من مياه الخليج العربي، يحيط بها أو يجاورها في الغالب بقع رملية، في هذه البقع والشعاب الصخرية ينمو المحار ضاربًا جذوره فيها، ومهمة الغوص قطف المحار أو قطعه من قاع البحر، وجمعه في "الديين"؛ وهو وعاء شبكي ثم العوم به إلى سطح الماء، وطرحها على ظهر السفينة، ومن ثم فلقها واحدة تلو الأخرى، لجمع ما يمكن الحصول عليه من للآلئ فيها. وهناك هيرات تحاذي قطر مثل لفان أم الشيف وبلهمبار– عشيرج – حالول وغيرها، كما توجد هيرات تحاذي سواحل البحرين، وإمارات ساحل عمان، وكذلك الإحساء، وقد ساد في أغلب الكتابات التاريخية فكرة أن هذه الهيرات كانت مفتوحة أمام جميع النواخذة والغواصين، لاستخراج اللؤلؤ منها(11)، إلا أن هذه المقولة بعيدة تمامًا عن وقائع الحقائق التاريخية، حيث كانت السلطات الحاكمة في كل إمارة تسمح أو لا تسمح للسفن بالغوص أمام هيراتها، وتحصل رسوم على السفن التي تسمح لها بالغوص في

الهيرات الخاضعة لها.

وقد شكل الصراع على مغاصات اللؤلؤ في شمال وغرب قطر ملامح التطور السياسي في قطر والبحرين خلال القرن الثامن عشر، وكانت الهيرات تقع تحت نفوذ آل مدكور حكام بوشهر والبحرين، وكان أهالي قطر يقومون بدفع مبالغ مالية سنوية لآل مدكور ، مقابل السماح لهم بالغوص على مغاصات اللؤلؤ في الشمال، يشير كارستين نيبور عند زيارته للمنطقة خلال القرن الثامن عشر، فيقول عند حديثه عن قطر: " يدفع سكان هذه المنطقة 3000ريال(12) سنويًا لشيخ أبي شهر، بغية الحصول على إذن لصيد اللؤلؤ على شاطئ البحرين" (13)، وقد استمر ذلك تحت نفوذ وحكم آل خليفة الذين حلوا محلهم في البحرين في عام 1783، وكان هؤلاء الحكام يشجعون القبائل على الاستقرار في شمال قطر، حيث كانت مواردهم الأساسية تحصل من خلال الرسوم المحصلة على السفن التي تعمل في الغوص على اللؤلؤ، وطالما ظل هؤلاء يدفعون لهم حصتهم من الغوص أو الرسوم، فقد كان يسمح لهم بالاستقرار، فخلال هذه المرحلة كان تنافس حكام المنطقة كبير على الثروة البشرية، طالما هي التي تأتي باللؤلؤ مصدر الثروة، فخروج أي قبيلة من تحت نفوذ الحاكم وانتقالها إلى منطقة أخري، كان يعني خسارته لموارد مالية كبيرة، حيث كانت القبائل مصدر الثروة، طالما ظلت تدفع جزءًا من ثروتها التي تحصل عليها من الغوص في شكل ضرائب، ويفسر ذلك لماذا كان الحكام يقومون بالحروب من أجل إعادة القبائل الخارجة عن طاعتهم والمهاجرة لمناطق أخرى.

دور اللؤلؤ في سياسة آل خليفة تجاه قطر 1794-1847: -

منذ نجاح آل خليفة في الاستيلاء على البحرين، ونقل مقر حكمهم من الزبارة إلى المنامة في عام 1794، حاول آل خليفة فرض نفوذهم السياسي على قطر، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك أبدًا، لأن قوتهم العسكرية كانت ذات طبيعة بحرية بالأساس، في الوقت الذي كانت فيه قطر عرضة بشكل مستمر لهجمات دائمة من قلب شبه الجزيرة العربية، لذا أصبحت سياستهم تجاه قطر، ترتكز على خمسة محددات أساسية، كان لها أثرها البعيد على التغيرات التي حدثت في قطر وهي: -

أولاً: تشجيع وترغيب القبائل والسكان في قطر على الهجرة والاستقرار في البحرين، حيث انتهج الشيخ أحمد ثم ابنه سلمان سياسة ترغيب القبائل القطرية على الهجرة من قطر والاستقرار في البحرين، عبر عدم فرض أي رسوم أو ضرائب على القبائل التي تهاجر من قطر للبحرين، وكانوا يهدفون من وراء ذلك دعم نفوذهم على سكان البحرين، وكذلك إنعاش البحرين اقتصاديًا بزيادة عدد سفن الغوص والغواصين. فهاجر إلى البحرين - خلال نهاية القرن الثامن عشر- جزء كبير من سكان قطر(14).

ثانيًا: عدم ترك الزبارة وزيادة دعم قوتهم بها، فقد أدرك آل خليفة، أن وجود الزبارة تحت يد أي قوة أخرى، يمثل تهديدًا مباشرًا لبقاء حكمهم في البحرين، لذا رفضوا التخلي عنها، لا سيما بعد اندلاع صراعهم مع الجلاهمة، إذ أدرك الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة - الذي لقب بالفاتح - أن ترك الزبارة يعني استيلاء الجلاهمة عليها، كما نظر آل خليفة لوجود الجلاهمة في خور حسان أنه تهديد مباشر لاستقرار حكمهم في البحرين (15)، لذا عمدت السلطة في البحرين التصدي بشكل دائم لوجود أي معارضين لها، أو أي تحالف قبلي في شمال غرب قطر. وتعكس سياسة آل خليفة تجاه أرحمة بن جابر الجلاهمة ذلك بشكل كبير، فقد كان

وجود أرحمة في الخوير تهديدًا مباشرًا للبحرين، خاصة مع رفضه دفع رسوم الغوص على السفن التابعة له، والتي تؤكد تبعيته لآل خليفة؛ لذلك فقد سعى آل خليفة بكل قوتهم للقضاء على أرحمة، حتى لا يشكل تحالف للخروج على نفوذهم، ولم يهدأ لهم بال، إلا بعد القضاء عليه في عام 1826(16).

ثالثًا: تشجيع القبائل الموجودة في قطر على الاستقرار في شمالها وغربها ، شريطة أن تكون هذه القبائل تحت نفوذ وهيمنة آل خليفة(17)، فقد كان العنصر البشري هو أساس الثروة دائمًا، حيث كانت هذه القبائل تقوم بالعمل في الغوص على اللؤلؤ في هيرات ومغاصات البحرين وأمام الزبارة، وكلها كانت مغاصات خاضعة لسلطة آل خليفة(18)، مما كان يؤدي لزيادة مواردهم المالية، ولكنهم تصدوا دائمًا لاستقرار القبائل في جنوب شرق قطر، حيث كانت هذه المنطقة بعيدًا عن نفوذهم، لذلك فقد كان شرق قطر منطقة تجمع للخارجين على سلطة آل خليفة.

رابعًا: العمل على اكتساب ولاء قبيلة النعيم(19)، الذين تركز وجودهم في غرب قطر، كقوة بدوية قوية قادرة على حماية الزبارة من أي هجمات بدوية، تأتي من قلب الجزيرة العربية، وذلك عبر منحهم مبالغ مالية سنويًا، والسماح لهم بالعمل في الغوص، دون تحصيل أي رسوم على سفنهم. ، حيث تحول النعيم بشكل تدريجي إلى بحارة وغواصين في الساحل الغربي لقطر، وفي جزرها.

خامسًا: منع قيام أي اتحاد بين قبائل شرق قطر، وترحيل أكبر قدر من قبائل شرق قطر إلى الشمال، ولو اقتضى ذلك تدمير المدن الموجودة في الشرق(20)، سواء في ذلك البدع أو الوكرة، وكان ذلك أكثر وضوحًا في عام 1847، عندما عمل شيخ البنعلي عيسى بن طريف على تأسيس إمارة له خلال الفترة (1843–1847) في الدوحة ، حيث قام ببناء العديد من التحصينات في المدينة، وعمل على تكوين تحالف مع قبائل المناصير وبني هاجر والمعاضيد، وكذلك مع

معارضي حاكم البحرين محمد بن خليفة من أسرة آل خليفة، شكل ذلك التحالف بداية حقيقية لتأسيس قوة يمكن أن تكون قوام لتشكيل إمارة في قطر(21) ، غير أن دهاء شيخ البحرين محمد بن خليفة، جعله ينصب كمينًا محكمًا لعيسي بن طريف خلال المعركة المعروفة بأم سوية(22)، والتي انتهت بانتصار حاكم البحرين محمد بن خليفة، كانت أهم نتائج هذه المعركة هو تنفيذ السياسة التي درج عليها آل خليفة؛ وهي تخريب الدوحة، والعمل على نقل سكانها إلى البحرين(23) حتى يعملوا في مناطق نفوذ وقوة الأسطول البحري البحريني في مغاصات اللؤلؤ.

ولكن جاءت نتيجة مغايرة لم يدركها محمد بن خليفة، حيث أدى استمرار الصراع في شمال قطر بين الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة الحاكم السابق للبحرين، ومحمد بن خليفة (1843/1840) إلى رغبة العديد من القبائل والسكان في الابتعاد عن مجالات الصراعات، التي لا تنتهي، تزعم هذا الاتجاه الشيخ محمد بن ثاني شيخ الفويرط، فالرجل الذي كان يتصرف بصفته تاجرًا يسعى لتهيئة الجو العام لتجارته، لم يتصرف بصفته سياسيًا حريصًا على أن يضع نفسه في المقدمة، بل كان كرجال الأعمال في كل زمان ومكان، غير راغب في الدخول في صراعات تؤدي إلى تغييب الظروف المهيئة لنمو تجارته(24). حيث رحل بالمعاضيد إلى الدوحة في عام 1948، ولما كانت علاقته بحاكم البحرين محمد بن خليفة علاقات طيبة، حيث شارك محمد بن ثاني في وصوله إلى السلطة مع القبائل القطرية، لذلك لم يكن لدى محمد بن خليفة مانع من استقرار المعاضيد، وشيخهم محمد بن ثاني في الدوحة، شريطة إعلان الولاء له، ودفع الخراج لحاكم البحرين، وقد قبل الشيخ محمد بن ثاني ذلك، مما مكنه من أن يصبح شيخاً على الدوحة.

تجارة اللؤلؤ ودورها في بروز محمد بن ثاني:

بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نمت تجارة اللؤلؤ في الخليج، إلى درجة أنها وحّدت أهالي المنطقة من شتى الخلفيات تحت رايتها. فقد تزايد الطلب العالمي على اللؤلؤ ، ومع نمو الطلب تزايد عدد السفن العاملة في الغوص على اللؤلؤ، وتطورت هذه السفن بشكل جيد، كما تحسنت نوعية الأدوات المستخدمة للغوص، وهو ما أسهم في بروز هيرات جديدة في شرق قطر، كانت على أعماق أكبر(25)، ويصعب الوصول لها من قبل، كما تزايد عدد الغواصين في الدوحة، التي أخذت في النمو بشكل سريع، في ظل مشيخة محمد بن ثاني، حيث توافد على الدوحة كل الرافضين لحكم آل خليفة من البوكوارة والبنعلي، وأخذت الوكرة أيضًا في النمو مع استقرار البوعنين، ولم يرفض محمد بن خليفة ذلك، طالما ظل شيخ الدوحة يدفع الأموال ويعلن تبعيته لآل خليفة، في أثناء ذلك كان الشيخ محمد بن ثاني يتصرف بصفته تاجرًا للؤلؤ، يسعى لتهيئة الجو العام لعمليات الغوص في سلام وبصفته تاجرًا يريد أن ينمي تجارته.

كما كان الشيخ محمد بن ثاني، يدرك أن الثروة هي السبيل إلى السلطة، في مجتمع كانت ثروته الوحيدة قائمة على اللؤلؤ، وفي ذلك قال بلجريفBelgrave :- " وقد حدثني، ذات مساء محمد بن ثاني حاكم البدع قائلاً:- " نحن جميعاً من أعلانا إلى سافلنا عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ" ويعلق بلجريف على ذلك بقوله " ولم يكن كلام محمد بن ثاني في غير محله، إذ أن كل الأفكار، وكل الحديث، وكل العمالة تدور من حول هذا الموضوع، بل أن كل شيء آخر عدا هذا الموضوع هو من قبيل التسلية وتزجية الوقت، ويجيء في المرتبة الثانية"(26). وبالتالي فقد كان عليه أن ينمي ثروته، وأن يحافظ على الهدوء، حتى لا تضيع هذه الثروة في ظل أي صراع عسكري.

وقد أدى استمرار الحرب الأهلية في البحرين (1840- 1843) إلى نفور القبائل القطرية من أي نفوذ لآل خليفة في قطر. وخلال تلك الأحداث برز الأمير فيصل بن تركي، الذي كان يبحث عن زيادة موارد خزانته الخاوية(27)، حيث سعى لفرض نفوذه على مراكز إنتاج الغوص على اللؤلؤ في قطر، من أجل زيادة موارده المالية، ولم يكن السعوديون راغبين في أكثر من الحصول على المال، وبالتالي لم يدفعوا بجيش كبير، إنما اكتفوا بحملة استطلاعية، فنجح القطريون بالتحالف مع قوة من البحرين في عام 1850 في صد هذه الحملة خلال معركة المسيمير(28)، غير أن محمد بن ثاني كان متأكدًا من أن أي مواجهة برية مع القوات السعودية، سوف تكون نتائجها كارثيه على الدوحة وعلى القطريين، لذلك سعي لعدم جعل قطر أرضًا للصراع بين آل خليفة وآل سعود حتى لا تخرب المدن والأراضي القطرية. ومع رفض آل خليفة دفع الخراج لآل سعود، أعلن محمد بن ثاني عن تحالفه مع آل سعود، وهو تغيير استراتيجي يوضح الذكاء السياسي للشيخ محمد بن ثاني ورفضه أن تكون أرض قطر ميداناً للصراع بين آل خليفة وآل سعود، وأمام ذلك فقد حاصر آل خليفة المدعومين من آل نهيان في أبو ظبي مدينة الدوحة، إلا أنهما لم يستطيعا الاقتراب من الدوحة، نتيجة لوجود قوات سعودية التي وصلت لدعم الشيخ محمد بن ثاني والقطريين، كان جوهر هذا الصراع يهدف إلى الاستحواذ على الثروة المتأتية من اللؤلؤ في الأساس، لذلك وبعد أن استمر الحصار لأكثر من ثلاثة أشهر ، توصل الطرفان إلى اتفاقية، تقضي بدفع حاكم البحرين خراج سنوي قدره أربعة الاف ريال، للأمير فيصل بن تركي، مقابل استمرار نفوذ محمد بن خليفة في قطر(29).

أدى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به قطر خلال الفترة بين عامي 1852- 1866، إلى نمو كبير في الثروة، وتزايد أرباح اللؤلؤ مع تزايد الطلب العالمي عليه، ولأن السكان كانوا مصدر ثروة الحاكم بعملهم في الغوص، من خلال الضرائب التي تفرض عليهم، وشرائه لكميات كبيرة من إنتاجهم من اللؤلؤ(30)،لذا

رحب الشيخ محمد وابنه جاسم بكل من يرغب في الاستقرار في الدوحة، وبالتالي تشكل هذه الفترة ملمحًا مهمًّا لنمو عمراني كبير في الدوحة والوكرة، وفي عام 1866 انتقل جزء من قبيلة النعيم للاستقرار في الدوحة، والعمل في الغوص في مغاصات شرق قطر، وكان استقرار النعيم في الدوحة سوف يدفع بانتقال القبيلة من غرب قطر لشرقها، والابتعاد عن مناطق الغوص في مياه البحرين، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع نفوذ آل خليفة في هذه المنطقة الهامة، وضياع أرباحهم من الضرائب التي يتم تحصيلها من سفنهم.

عندما قيام مجموعة من النعيم الذين استقروا في الوكرة بشراء أدوات للغوص ومواد الطعام في سوق الوكرة، من أجل التجهيز لرحلة الغوص، قام أحمد بن محمد بن سلمان (ممثل حاكم البحرين في الوكرة) بالقبض على شيخ النعيم علي بن ثامر ، واستولى على أمتعتهم ، فثار النعيم وطلبوا من جاسم بن محمد آل ثاني – الذي كان يقيم في الدوحة – أن يتدخل للدفاع عنهم وعن شيخهم، بعد أن رحب بهم في الوكرة والدوحة، وكان على جاسم أن يثبت أن من يلجأ إليه من السكان، سيجد الحماية الكافية، لذا قاد عددًا كبيرًا من القطريين، وحاصر مراكز آل خليفة بقلعة الوكرة، مما دفع أحمد بن محمد بن سليمان آل خليفة، للهرب ليلاً من قلعة الوكرة، حيث ذهب إلى الخوير(31). أدى ذلك الحدث لبروز جاسم كزعيم للقبائل القطرية، الذي أرسل بدوره إلى حاكم البحرين، يشرح له سوء تصرف ممثله في قطر، وطالبه بمنح قطر استقلالًا ذاتًيا عن البحرين، وهدد في حال استمر نفوذ حكام البحرين على قطر، بأن القطريين سوف يطلبون المساعدة من أي قوة في المنطقة، لمساعدتهم في التخلص من نفوذ آل خليفة. وقد أدرك محمد بن خليفة خطورة بقاء جاسم في قطر(32)، لذا أرسل إليه يستدعيه للبحرين للمشاورة في شئون قطر، ثم قام رجاله بالقبض عليه، وإيداعه في السجن(33).

قرر الشيخ محمد بن خليفة استخدام نفس السياسة، التي اتبعها من قبل في أعقاب معركة أم سوية، وهي حرق وإخراب الدوحة والوكرة ونقل سكانها إلى البحرين أو شمال قطر. ولأن نمو الدوحة والوكرة كان ينعكس بالسلب على أبو ظبي، لذلك فقد أرسل لشيخ أبو ظبي زايد بن خليفة آل نهيان(34)، من أجل التحالف معه للقضاء على هذه المدن، حتى لا يسمح بتأسيس إمارة في قطر، تكون منافسه لأبو ظبي في مناطق الغوص على اللؤلؤ. حيث قاما في عام 1867 بمهاجمة الوكرة ثم الدوحة وقد بدأ الهجوم على الوكرة والدوحة في أكتوبر 1867 حيث دخلت قوات آل خليفة وقوات أبو ظبي تساندها جزء كبير من قبائل النعيم التي ظلت تحت نفوذ آل خليفة الدوحة والوكرة ونهبت أغلب منازل المدينة وعرف ذلك تاريخياً باسم خراب الدوحة الثاني. وقد أدي ذلك إلى فرار سكانها حتى تشير المصادر إلى أن الدوحة وكذلك الوكرة كانت في نهاية عام 1867، أزيلتا تماماً من الوجود(35). وقد انتهت هذه المعركة التي تعرف بمعركة الوكرة (1867)، نتيجة لأن الصرع الحربي حدث في الوكرة بين قبائل البوعنين التي كانت تسكن المدينة مدعومة من القبائل القطرية، وقبيلة النعيم وآل خليفة بشكل أساسي وقد انتهت المعركة بتحطيم 60سفينة بحرية للطرفين، ومقتل ألف شخص.

لم يستسلم القطريون بعد سجن الشيخ جاسم، ورأوا أن يتحركوا بأنفسهم معتمدين على عنصر المفاجأة. فبعد انتهاء موسم الغوص تجمعت القبائل القطرية، وتقدمت باتجاه البحرين لإطلاق سراح جاسم آل ثاني، فانطلقوا من الوكرة عبر الدوحة إلى سميسمة، ومنها إلى البحرين، التي تحرك شيخها لوقف الهجوم المحتمل، واشتبكت القبائل القطرية مع آل خليفة في موقع يسمى (دامسه) عام 1867م، ومع قوة أسطول البحرين فقد تراجعت القبائل القطرية على أثرها، في محاولة لاستدراج قوات آل خليفة، ونجحت خطة القبائل القطرية في إلحاق الهزيمة بآل خليفة، وتم أسر عدد من قادة قواتهم ومنهم (الشيخ إبراهيم بن عيسى آل خليفة والشيخ حمود

بن سلمان آل خليفة)، وهذا جعل القبائل القطرية في موقف قوي للمطالبة بإطلاق سراح الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني(36).

كانت معركة دامسة والوكرة نقطة تحول في موقف البريطانيين في الخليج تجاه القضية القطرية؛ حيث أدرك البريطانيون أن عمليات الهجوم والانتقام، التي استمرت على مدار عام تقريبًا، كانت تهدد السلم البحري البريطاني (37).، فبعد تردد في صناعة القرار خلال تلك الفترة، حرص البريطانيون على تكريس نفوذهم في كل من البحرين وقطر.

وبناءً عليه؛ تم تكليف لويس بيللي (Louis, Bell) المقيم البريطاني في الخليج (1862–1872)، بزيارة كل من البحرين والوكرة في سبتمبر 1868، لوضع حد للتجاوزات التي أضرت بالسلم البحري. واتخذ المقيم السياسي البريطاني موقفًا متشددًا تجاه شيخ البحرين، واتضح ذلك في مجموعة الإجراءات التي اتخذت وهي: قصف وتدمير قلعة أبو ماهر في المحرق. عزل الشيخ محمد بن خليفة، وتعيين أخيه علي بن خليفة، الذي تعهد بإلقاء القبض على أخيه، في حالة عودته إلى البحرين، وتسليمه إلى المقيم السياسي، والتعهد بالمحافظة على السلم البحري. فضلًا عن تسليم السفن الحربية التي يمتلكها آل خليفة للسلطات البريطانية، بحيث قام بيلي بحرق السفن الحربية البحرينية الحمراء والطويلة وغيرها من السفن، التي كانت مصدر قوة آل خليفة في البحر (38)، وكانت أهم نتائج التدخل البريطاني في النزاع بين قطر والبحرين؛ هو القضاء على القوة البحرية الحربية للبحرين، وبالتالي فلم تعد البحرين تمثل تهديدًا مباشرًا للموانئ والسواحل القطرية، بل أصبحت البحرين في المرحلة التالية تخشى من هجوم محتمل من الجانب القطري، غير أنه بالرغم من اعتراف بريطانيا بعدم وجود أي نفوذ للبحرين في قطر، إلا أنها أبقت على قطر أن تقوم بدفع مبلغ تسعة آلاف قران لشيخ البحرين. وبالتالي ظلت المشكلة في الضمان

بريطاني بدفع قطر الخراج السنوي لشيخ البحرين.

وصل بيللي إلى قطر، حيث اجتمع بكبار شيوخ القبائل القطرية، وعلى رأسهم الشيخ محمد بن ثاني في الوكرة، وعبر لهم عن تفهمه للحملة التي قامت بها القبائل القطرية على البحرين، حيث قام بالتوقيع مع الشيخ محمد بن ثاني على معاهدة في 12 سبتمبر من عام 1868، تعد امتدادًا لمعاهدات السلم البحري، الموقعة بين بريطانيا وإمارات الخليج العربي(39)، تعهد خلالها الشيخ محمد آل ثاني، أن يعود للإقامة في الدوحة في سلام، وألا يقوم بأي أعمال عدوانية في البحر، وأن يحتكم إلى المقيم البريطاني في أي نزاع بينه وبين جيرانه، وأن يكون على علاقة طيبة مع شيخ البحرين الجديد علي بن خليفة. وأخيرًا أن يقوم بتسليم محمد بن خليفة الحاكم السابق للبحرين إلى السلطات البريطانية إذا ما وقع في يده(40). وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من المؤرخين يعتبرون هذه الاتفاقية؛ هي بداية للاعتراف بحكم أسرة آل ثاني باعتبارهم حكامًا لقطر(41). إلا أن الواقع يظهر أن الشيخ محمد بن ثاني، لم يكن له نفوذاً فعلياً خارج الدوحة، وبالتالي فقد كان على الشيخ جاسم أن يعمل على مد نفوذه على كل الأراضي القطرية، وأن يسعي لبناء إمارة مستقلة عن أي نفوذ خارجي(42)،

ومن بين أهم المتناقضات التي يمكننا رصدها على معاهدة 1868؛ هو أن يكون هدف جاسم الأول والأهم، التخلص من تلك المعاهدة، التي وقعها والده مع بريطانيا، والتي شكلت قيدًا على استقلال قطر بموجب ضمان بريطانيا، فرغم اعتراف بريطانيا باستقلال قطر عن البحرين، إلا إنها أبقت على قطر أن تقوم بدفع مبلغ تسعة ألف قران لشيخ البحرين، وكان جاسم يرى أن هذه الأموال يمكن استثمارها في تنمية موارد الغوص على اللؤلؤ ، ببناء مزيد من السفن، وتمويل عمليات الغوص من أجل زيادة ثروة قطر، بدلاً من دفعها للبريطانيين لتقديمها لشيخ البحرين. كما أن

معاهدة 1868 سمحت للتجار الهنود (البانيان) بالعمل في تجارة اللؤلؤ، وتمويل عمليات الغوص تحت حماية بريطانيا، مما كان يؤدي إلى ذهاب الجزء الأكبر من أرباح تجارة اللؤلؤ لجيوب التجار البانيان، بالإضافة إلى أن ارتباط قطر ببريطانيا يمكن أن يحولها لبحرين أخرى، فقد كان جاسم يرى كيف عزلت بريطانيا محمد بن خليفة، وعينت بدلاً منه علي بن خليفة ثم عيسى بن علي آل خليفة، ثم عينت له وكيلاً سياسيًا، أصبح في يديه الحل والعقد في البحرين، لذلك فقد رفض رفضاً باتاً الخضوع للهيمنة البريطانية(43)، لكل ذلك لم يرحب جاسم بالاتفاقية التي وقعها والده مع البريطانيين، وكان يتوق للخلاص منها في أقرب فرصة، وبالتالي فقد شكل وصول العثمانيين للأحساء في عام 1871فرصة جيدة لجاسم للتخلص من تلك المعاهدة.

قطر تحت النفوذ العثماني والصراع على اللؤلؤ ومغاصاته: –

رحب الشيخ جاسم بالوجود العثماني في قطر في عام 1871، ففور وصول القوات العثمانية إلى الاحساء، ووصول شيخ الكويت للدوحة، يطلب من جاسم قبول السيادة العثمانية الرمزية على قطر، فرحب جاسم بذلك بشكل كبير ، وقام برفع العلم العثماني على قصره(44)، هادفًا بذلك إعلان الحماية والتبعية العثمانية على قطر لتحقيق العديد من الأهداف التي يمكن أبرزها فيما يلي: –

1- رغبة جاسم في التخلص من قيود تعهدات والده للإنجليز بموجب اتفاقية عام 1868. وقد خطط جاسم لزيادة إنتاج قطر من اللؤلؤ، وهيمنته على الجزء الأكبر من الأرباح، من أجل تحقيق مشروعه، كما كان عليه أن يتوقف عن دفع الأموال، التي يقدمها والده لشيخ البحرين(45) بموجب اتفاقية 1868، حيث تمكنه تلك الأموال من استخدامها في تنمية موارده المالية عبر بناء مزيد من سفن الغوص، ولم يحول دون ذلك سوى ضمان بريطانيا لتسديد هذه الأموال،

لذلك فبعد دخول قطر تحت السيادة العثمانية في عام 1871، وقف في وجه السفينة البريطانية، التي حضرت للمطالبة بدفع الجزية في العام التالي، وعادت السفينة دون الحصول على شيء.

2- سعى جاسم للحد من وجود التجار الهنود (البانيين) من رعايا بريطانيا في العمل بحرية، في عمليات شراء وتمويل الغوص على اللؤلؤ في قطر، مما كان يجعلهم ينافسون الأهالي في مصادر دخلهم الأساسي، ويحرم الشيخ نفسه من جزء كبير من موارده المالية، بإصرارهم على عدم دفع الأموال والرسوم بدعوى أنهم رعايا بريطانيا وتحت حمايتها(46). وكان لابد من التخلص من معاهدة 1868، التي تعطي لبريطانيا حق حماية هؤلاء التجار.

3- استغلال دعم الدولة العثمانية في فرض نفوذه على المناطق الأكثر أهمية في عمليات الغوص على اللؤلؤ في الزبارة(47)، وخور العديد، التي كانت تتميز بكثرة هيراتها وثروتها الغنية باللؤلؤ، لذلك فسعى جاسم لفرض نفوذه على ميناء الزبارة. سعى الشيخ جاسم لمد نفوذه على كل أراضي منطقة العُديد، حيث شكل خليج العُديد وما يحيط به من جزر، منطقة مهمة للغاية في الغوص على اللؤلؤ، فقد كانت جزيرة دلما مركزًا رئيسًا للغوص على اللؤلؤ، وكان جاسم يأمل عبر دعم العثمانيين في السيطرة على العُديد ودلما، وبالتالي ففور وصول العثمانيين إلى الدوحة، أرسل إلى بطي بن خادم شيخ القبيسات علمًا عثمانيًا، من أجل إعلان تابعية العُديد للدولة العثمانية، باعتبارها تحت السيادة القطرية (48). وبذلك فإن المصالح الاقتصادية لقطر وخاصة في مسائل اللؤلؤ كان لها الدور الأكبر في ترحيب جاسم بمجيء العثمانيين إلى قطر.

اللؤلؤ ودوره في دعم استقلال قطر السياسي: -

ليس ثمة شك في تزامن فترة نمو وتأسيس إمارة قطر مع فترة نمو وتطور

تجارة اللؤلؤ، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد ازدهار تجارة اللؤلؤ مع تكاثر خطوط التجارة البحرية، وتنظيم بريطانيا للخطوط الملاحية البخارية بين مومباي والبصرة(49) ، وأدى ذلك إلى أن سجلت تجارة اللؤلؤ طفرة غير مسبوقة، الأمر الذي ساهم في جذب آلاف الغواصين وبقية العمال من مختلف الاختصاصات إلى هذا المجال. وقد كان هؤلاء البحارة والتجار يتجشمون الصعاب ويعيشون معاناة كبيرة، من أجل البحث عن اللؤلؤ. وقد ساهم ذلك في تدفق السكان على المناطق الساحلية من قلب الصحراء. مما أدى إلى نمو الثروة المكتسبة من تجارة اللؤلؤ في تغيير ديموغرافية قطر، بل ومنطقة الخليج العربي كلها.

وقد خطط جاسم لإنجاز مشروعه، عبر العمل على جمع أكبر قدر من الموارد المالية من تجارة اللؤلؤ، فمن غير المال لا سبيل إلى تأسيس إمارة قطر، فقد كان عليه أن يؤسس لقوة عسكرية دائمة، ترابط إلى جواره، لتكون قوة للأمن الداخلي، وقوة للدفاع الخارجي، كما كان عليه أن يلبي احتياجات القبائل البدوية المتحالفة معه، حتى يضمن ولاءها بشكل كامل، ولم يكن ذلك ليتم إلا عبر توفير المال، وكان من حسن طالع الشيخ جاسم، ارتفاع الطلب بشكل كبير على اللؤلؤ، حيث وصل الطلب على اللؤلؤ لقمته خلال هذه الفترة. وبالتالي أسهم ذلك في زيادة الموارد المالية لقطر ولمشروع جاسم بشكل كبير، وقد خطط جاسم لزيادة موارده المالية عبر العديد من الخطوات وهي: –

أولاً: زيادة عدد سفن الغوص على اللؤلؤ التي يمتلكها أو يقوم بتمويلها. فقد عمل الشيخ جاسم على زيادة عدد سفن الغوص، التي يمتلكها من أجل تنمية إيراداته المالية، فكان يمتلك أكثر من 25 سفينة تعمل في صيد اللؤلؤ، حيث أصبح جاسم واحد من أكبر تجار اللؤلؤ في الخليج العربي ، يشتري اللؤلؤ من تجار قطر والكويت والبحرين، كما كان يرسل أبناءه لشراء اللؤلؤ من دلما ووغيرها من الجزر الغنية

باللؤلؤ، وكان يمتلك عند وفاته في عام 1913، ثروة طائلة تقدر بحوالي ثلاثة ملايين وستمائة ألف روبية وهو مبلغ كبير جداً في ذلك الحين(50)،فضلًا عن ما كان له من ديون على تجار اللؤلؤ وغيرهم، إضافة إلى عدد كبير من العقارات والنخيل و الدواب المختلفة.

وكان جاسم يقوم بعمليات تمويل لعدد كبير من السفن للغوص في كل عام على اللؤلؤ، فيقوم بإيجار عدد كبير من السفن، أو يعهد بأمرها للنواخذة، كما كان يمول سنوياً قرابة 50 سفينة أخرى تتبع أهالي قطر، فقد كانت عملية الغوص تحتاج إلى رأس مال لتمويلها من حيث تجهيز سفن الغوص، بالإضافة إلي تقديم السلف للغاصة والسيوب، ولم يكن رأس المال يتوفر مع عدد كبير من القطريين؛ بسبب ظروف الحياة الاقتصادية القاسية، لذلك فقد كان الجزء الأكبر من أرباح الغوص يذهب إلى صاحب رأس المال، فأغلب النواخذة لم يكن لديهم رأس المال الكافي لتمويل رحلة الغوص، وبالتالي فقد كانوا يعتمدون على تمويل التجار (الطواشين) في عمليات تجهيز السفن بكل ما تحتاجه للرحلة، وقد قام جاسم بدور كبير في دعم التجار (الطواشين) القطريين ضد التجار الهنود (البانيان)، مما دعم من دور هؤلاء التجار في الاستحواذ على اللؤلؤ المنتج في المغاصات القطرية.

وكانت عمليات تمويل وإدارة النشاط الاقتصادي في مجتمع الغوص، تعتمد بشكل أساسي على الطواشين الذين كانوا يحتكرون رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج المختلفة، وكان في قطر 36 طواشاً كبيرًا يمثلون القوة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع القطري خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، وكان أبرز هؤلاء الطواشين الشيخ محمد بن ثاني وولده الشيخ جاسم.

لذلك؛ فإن الظروف الخارجية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فرضت على هؤلاء الطواشين العمل معًا بشكل جماعي على تكوين كيان خاص بهم، من

أجل عدم الخضوع والتبعية لشيخ البحرين أو شيخ أبو ظبي أو حتى السعوديين، لذلك فقد كان عليهم العمل معًا لبناء وحدة سياسية لهم في قطر، منفصلة عن باقي الإمارات الأخرى، فكان ما لا يقل عن 30% من السفن المتناثرة في المغاصات؛ هي سفن تجار (طواشين) صغار وكبار، ومن أشهر هؤلاء التجار (الطواويش) في قطر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان محمد بن خليفة المعاضيد، وحسن بن مبارك بن بخيت السليطي، الذي اشتهر باسم حسن الحاج(51)، وخالد بن محمد الغانم المعاضيد، وكان من كبار تجار اللؤلؤ في قطر ومن أعيانها ومن أهل الحل والعقد فيها، وكان يمتلك عدد كبير من السفن بلغ قرابة 25 سفينة، كان من أشهرها مقديم، التي كانت تعد من أكبر وأشهر سفن الغوص في وقتها، وخليفة بن مبارك الهتمي البنعلي وكان يمتلك سفنًا كثيرة تعمل في مجال الغوص على اللؤلؤ، كما كان يقوم بإيجار عدد من سفنه للنواخذة والطوشين، ومن أشهر سفنه؛ سفينة (عناد) التي كان عدد بحارتها 110 شخص، وكانت باقي سفنه يصل عدد بحارتها إلى 50بحارًا.

ومن بين أشهر طواويش قطر كان محمد بن سعيد البوعفر آل بكوارة، فكان أحد أهم طواويش اللؤلؤ في قطر بل والخليج، حيث ورث عن والده رئاسة البوكوارة؛ وهي قبيلة ذات ثقل اقتصادي كبير، كما ورث عن والده ثروة كبيرة، شملت عددًا كبيرًا من المراكب للغوص على اللؤلؤ، بل أنه أمتلك بعض السفن الحربية، وقد تنقل محمد سعيد البوكوارة في أكثر من مكان، حيث استقر في الوكرة وكان له قلعة بها، وأصبح شيخًا عليها لبعض الوقت، ثم استقر في الغارية في شمال قطر. وقد توفي محمد سعيد في عام 1880 ولم يعقب ذرية. ومن بين أشهر طواويش قطر جمعة بن هلال البوعبود المعاضيد، وقد امتلك جمعة عددًا كبيرًا من سفن الغوص، من أشهرها (المقلطة، والمعدية، والكاور)، ومن بين طواويش قطر أيضًا إبراهيم بن صالح

الباكر، الذي تعلم تجارة بيع وشراء اللؤلؤ من والده؛ وتوسع نشاطه التجاري من خلال سوق واقف، وكان أول من امتلك سفينة بخارية في قطر، للعمل في مجال الغوص على اللؤلؤ، حيث أطلق عليها اسم "فتح الخير" تيمنا بالخير الذي درء منها (52).

وكان النوخذة يجمع اللؤلؤ ثم يبيعه الى الطواويش(53)، الذين يبيعونه بدورهم إلى كبار التجار في قطر، وكل تاجر يشتري ممن هو أصغر منه، ثم يصرف بضاعته على طريقته الخاصة، فتشير الوثائق التركية إلى ذلك بقولها:- " ويعيش الأهالي المقيمون في هذه السواحل من صيد اللؤلؤ ويبلغ عدد القوارب المستخدمة في الصيد ما بين سبعمائة وثمانمائة قارب عدد أفراد كل منها ما بين خمسة وعشرين فرداً، وتستمر فترة الصيد أربعة أشهر سنوياً تبدأ من مايو، وتنتهي في أغسطس، ويقوم رؤساء هؤلاء الأفراد ببيع ما يستخرجونه من لؤلؤ إلي الشيخ جاسم، لكونهم مدينين له"(54)

وهو ما يوضح الدور المهم لجاسم وغيره من التجار القطريين، في عمليات تمويل الغوص على اللؤلؤ، وبالتالي فقد نجح في الحصول على ولاء أغلب أبناء المجتمع القطري عن طريق إيجاد فرص عمل لهم، عبر الأسطول البحري الكبير الذي يملكه، وتقديم الأموال للكثير من النواخذة القطريين الذين يمتلكون السفن ولا يمتلكون المال، من أجل القيام بالرحلات البحرية للغوص على اللؤلؤ.

كما حرص جاسم على أن يدعم الغواصين والبحارة في قطر في عرض البحر، فكان يمتلك العديد من السفن التي تقوم بتزويد الغواصين في عرض البحر بالمياه العذبة، التي كانت تحمل في براميل خشبية واسعة مبطنة بالجلود من الداخل، حيث كان الماء يجلب من نعيجة، كما كان يرسل دبس التمر والقهوة والحطب والأرز وغيرها، وكان كل ذلك يدعم العلاقات الاجتماعية والتجارية بين جاسم والغواصين والنواخذة، الذين يعملون معه أو حتى طواويش قطر، الذين كانوا يعتبرونه والدهم

وزعيمهم. وتشير الأدلة إلى تزايد عدد السفن العاملة في قطر بشكل كبير. فتشير التقارير العثمانية التي أعدها قائد الحماية العثمانية في قطر، إلى أن عدد السفن العاملة في مجال الغوص خلال عام 1890، بلغ نحو 335 سفينة، وبلغ عدد العاملين فيها 5350نسمة(55).

وفي الواقع، فإن ذلك العدد مقبول بشكل كبير، فعلينا أن نتذكر أن الدوحة والوكرة كانتا خرابًا في عام 1868، وأن عددًا كبيرًا من السفن قد تحطم، أو تم حرقه في معركة الوكرة، لذلك يمكن القول إن هذه المدن نمت بشكل سريع وقياسي، بالنسبة لتطور الإقليم، غير أن السياسة التي أتبعها الشيخ جاسم كان لها دور كبير في زيادة أعداد السفن القطرية خلال المرحلة التالية. فقد شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تطورًا كبيرًا في صناعة الغوص وتجارته في قطر، حيث توضح شهادة لوريمر في عام 1907، مدى ذلك التطور الكبير في أعداد السفن وعدد العاملين فيها، وهو ما يوضحه الجدول التالي(56).: –

	الميناء	عدد السفن	عدد الرجال	عدد المراكب الأخرى العاملة في البحر	عدد مراكب صيد الأسماك
1	الدوحة	350	6.300	60	90
2	الوكرة	150	2.550	20	30
3	خور شقيق	80	1.200	20	30
4	الظعاين	70	840	10	10
5	سميسمة	50	600	10	10
6	الفويرط	35	420	9	12
7	أبو ظلوف	20	200	5	10
8	خور حسن	20	240	0	5
9	الرويس	18	270	2	10
10	الذخيرة	15	180	2	5
11	لوسيل	9	90	2	3
	المجموع	817	12.890	140	250

المصدر: – لوريمر، القسم التاريخي، جـ6، صـ3252.

يتبين من الجدول المذكور أعلاه؛ أن عدد سفن الغوص ارتفع إلى نحو 817 سفينة، في غضون سبعة عشر عاماً، كانت تختلف في حجمها بين كبير ومتوسط وصغير، كما ارتفع عدد العاملين في الغوص إلى نحو 12.890 رجلًا من القطريين والوافدين، بمتوسط 16 رجلاً لكل سفينة، كما يمكننا ملاحظة أن عدد جميع السفن

المختلفة بلغ 1.207 سفينة. ويوضح الجدول زيادة في عدد السفن والعاملين في الغوص، بأكثر من الضعف عن عام 1890، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب وهي؛ سيادة الهدوء في قطر بعد معركة الوجبة عام 1893م، حيث تراجعت حدة الصراع مع أبو ظبي، كما تزايدت إيرادات الشيخ جاسم من مورد أخر غير اللؤلؤ ؛ وهو تجارة السلاح، مما عزز من قدرته على بناء وشراء مزيد من السفن، فضلًا عن تقدم أعمار أبناء الشيخ جاسم، وتحولهم إلى تجار كبار في مجال الغوص وتمويل بناء السفن، فمثلاً نلاحظ الدور الكبير للشيخ عبد الرحمن بن جاسم في الوكرة(57)، حيث أصبح له نشاطه التجاري الخاص به، بعيدًا عن والده. كذلك الشيخ عبد الله بن جاسم الذي تولى حكم قطر بعد وفاة والده، وقد كان يمتلك مليوني روبية، حيث كان يذهب للبحر لمقابلة الغواصين، ومن ثم يشتري اللؤلؤ، ومنهم الشيخ محمد بن جاسم، والشيخ خليفة بن جاسم، والشيخ ثاني بن جاسم، ويكفي أن نشير إلى ما قام به الشيخ ثاني في هذا الميدان، فقد كان ثاني يمتلك ثلاثة مراكب هي؛ باريز وهي من نوع جالبوت، وثميد وهي من نوع سنبوك، والسلمية (وقد اشتراها بمبلغ 20.000روبية)، وقد مارس الشيخ ثاني تجارة اللؤلؤ منذ مطلع شبابه، واقتفى في ذلك أثر والده وجده، وأكتسب منهم الخبرات الواسعة في هذه المجال، وأصبح ثاني من كبار الطواشين في قطر، وكان يدور على سفن الغوص في البحر، ليشتري اللؤلؤ من النواخيذة، وخلال إحدى هذه الجولات اشترى ثاني واحدة من أكبر الدانات من النواخيذا يوسف بن جابر المالكي، وكان أكبر نواخذة الغوص في قطر، حيث حصل عليها من هير من هيرات قطر يسمي (أم العظام)، وباعها إلى الشيخ ثاني بمبلغ كبير آنذاك، ووزنها 100جو، وباعها الشيخ ثاني بدوره إلى السيد هلال بن فجحان المطيري، وهو من أكبر تجار اللؤلؤ في الكويت بمبلغ 100 ألف روبية (58). كما أن الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني (الأخ الأصغر للشيخ جاسم)، والذي كان يساعده في شئون الحكم، كان أيضًا يملك حوالي 12مركبًا، وكان يمتلك ثروة

فيما يقارب مليون ومائتي ألف روبية، حيث كان يعد ذلك مبلغًا كبيرًا آنذاك. ومن أبناء الشيخ أحمد الذين كانوا من تجار اللؤلؤ أيضًا الشيخ على بن أحمد ملك نحو مليون روبية. الشيخ محمد بن أحمد(59). وكان لنمو تجارة أبناء الشيخ جاسم وانتشارهم في مدن قطر، وعلى حيز جغرافي كبير، أثر مهم في استقرار حكم الأسرة، ونمو الإمارة بشكل كبير.

ويوضح لوريمر(60) زيادة عدد الموانئ ذات الحركة الحيوية والنشاط البحري الكبير في قطر، فيوضح الجدول وجود 11 ميناء في قطر موزعين على الساحل، ويوضح الجدول تطور هذه الموانئ بشكل كبير وسريع، في ظل نجاح الشيخ جاسم في توفير الهدوء في هذه الموانئ، كما نمت مراكز جديدة، لتتحول من قرى بسيطة للرعي إلى مركز للغوص مثل لوسيل، فمع استقرار الشيخ جاسم بها منذ عام 1893، كانت لوسيل تتحول بشكل تدريجي إلى مركز للغوص، رغم أنها لم تكن قبل ذلك من قرى الغوص على اللؤلؤ. وهو نفس التطور الذي حدث مع منطقة الذخيرة.

كما كانت الضرائب المحصلة من اللؤلؤ من أهم الموارد الاقتصادية، التي اعتمد عليها الشيخ جاسم في تغطية نفقات السلطة، التي حاول إرساءها في قطر، وعليه فقد كان يكتسي تحصيلها بأهمية بالغة، خاصة وأنها تعتبر مصدرًا هامًا وشبه وحيد في تمويل خزينة إدارته، وقد اختلفت الضرائب المحصلة على اللؤلؤ في الخليج العربي من إمارة إلى أخرى، وكانت تسمى أفلاطة الشيوخ، أو حصة الحكام، فتشير التقارير العثمانية في عام 1890، إلى أن إيرادات سفن الغوص خلال هذه الفترة، وصلت إلى 2.540.000قران، كما يوضحها الجدول التالي: -

أنواع السفن	مجموع حاصلات اللؤلؤ بالقرن
السفن الكبرى	1.040.000
السفن المتوسطة	700.000
السفن الصغيرة	800.000
المجموع	2.540.000

(الجدول: مجموع حاصلات اللؤلؤ، قورشون، صـ37(61)

وإذا أخذنا منطق القياس على زيادة عدد السفن، فمن المؤكد أن هذا المبلغ، أصبح أكثر من الضعف خاصة مع تزايد عدد السفن، وعدد البحارة العاملين عليها، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لذلك فقد تزايدت موارد قطر المالية بشكل كبير خلال هذه السنوات، فكان على كل سفينة أن تدفع عشرة روبيات، مقابل السماح لها بالخروج للغوص وحراستها، وقد قدر لوريمر المبالغ التي يجمعها شيخ الدوحة من ضرائب الغوص في عام 1907 بما يعادل 8400 تالر، (أي 11 ألف روبية)، فكان الحاكم يأخذ على كل نوخذة أربعة تالر أي ما يعادل (5.25روبية)، كما كان يحصل من الغيص (الغواص) أربعة تالر، في حين كان يحصل من الرضيف على تالرين (ما يعادل 2.6روبية)، في حين قدر أن شيخ الوكرة كان يجمع من الضرائب مبلغ 3400 تالر (4450روبية) (62). على العموم فقد قدرت موزة الجابر مجموع ما يحصل عليه شيخ قطر من ضرائب على مجمل حرف الغوص بمبلغ 65 ألف روبية(63)، وهو مبلغ كبير جدًا، كما كان الشيخ يحصل ضريبة أخرى على اللؤلؤ الذي يتم جمعه في قطر ، وكانت تتراوح بين 4.5% و 5% (64)، وإذا أضفنا

إلى تلك الأرباح التي يحققها من إيجار سفنه، والحصص التي يحصل عليها بوصفه ممولًا لعمليات كبيرة من الغوص على اللؤلؤ، فضلًا عن دخله من تجارة اللؤلؤ سوف يصل هذا المبلغ ما لا يقل عن 800.000 روبية سنويًا(65)، ويعكس ذلك نجاح جاسم في القيام ببناء منشآت وحصون عسكرية قوية في الدوحة وأم صلالة وغيرها، كما يعكس توفير الأموال اللازمة للقيام بحملات عسكرية قوية في عمق الصحراء إلى واحة ليوة. فلم يكن ذلك ليتم لولا وفرة الإيرادات المالية للشيخ، وهي الوفرة التي أسالت لعاب السلطات العثمانية، التي كانت في حاجة شديدة للمال، وهو ما نتج عنه معركة الوجبة في عام 1893.

ثانيًا: التحرر من بيع اللؤلؤ الخاص به، والذي يقوم بشرائه من بيعه في البحرين، أو للتجار البانيان، حيث يستفيد من ذلك تجار البحرين وشيخها، وكذلك التجار البانيان، والعمل على بيع اللؤلؤ في مومباي أو البصرة، حيث كان بيع اللؤلؤ يحقق 60% أرباح إضافية من خلال بيعه بعيدًا عن مناطق إنتاجه، وقبل تلك الأحداث كان جاسم قد عمل على إيجاد وكلاء له في مومباي (الشيخ محمد بن علي بن إبراهيم)، وفي البصرة (علي بن قرطاس)، وفي البحرين (عبد الرحمن بن عيدان)، وكان هؤلاء الوكلاء يحرصون على اقتناص الفرص من أجل بيع اللؤلؤ بأغلى الأسعار وفقًا لتعليمات الشيخ، فقد كانت أسعار وظروف البيع غير ثابتة في مومباي.، فهي أحيانًا رائجة ومرتفعة الثمن، والعكس في حالات الكساد، ففي أيام الرواج وتزايد الطلب، قد تصل حبة الدانة إلى 50 ألف روبية، وينزل أيام الكساد إلى 8 آلاف روبية، وبالتالي كان على هؤلاء الوكلاء اقتناص الفرص، لذلك تزايدت أرباح الشيخ السنوية من عمليات تجارة اللؤلؤ بشكل كبير، خاصة مع انتظام خطوط الملاحة البريطانية بين موانئ الخليج ومومباي، حيث سمح ذلك بإرسال اللؤلؤ بشكل منتظم إلى خطوط الموصلات البريطانية منذ سبعينات القرن التاسع عشر، وأصبحت السفن البخارية تعمل بشكل منتظم بين مومباي والبصرة(66)، ولأن هذه السفن لم

تكن تتوقف في قطر، لذا وقع على عاتق وكيل البحرين(عبد الرحمن بن عيدان) إرسال اللؤلؤ إلى وكيل مومباي(67).

وكان هؤلاء التجار البانيان يعملون على اقتناص الفرص في قطر، فمع بداية موسم الغوص، كانوا يترددون في مراكب خاصه بهم على سفن الغوص في صباح كل يوم، حالما ينتهي الغواصون من فلق المحار وجمعه في الصباح الباكر، ويستخدم البانيان عادة سفنًا صغيرة ملحقة بسفنهم تسمى قلص تتحرك بالمجاديف، وكانوا يتسابقون للوصول إلى سفن الغوص، ويسعى كل منهم ليسبق غريمه في زيارة أكبر عدد من تلك السفن، والعرف المتبع آنذاك؛ هو أنه إذا وصل طواش إلى سفينة غوص، أصبح صاحب الحق المطلق بالتعامل مع تلك السفينة، ولا يجوز لطواش آخر أن يصعد لتلك السفينة، ولكن بإمكانه المكوث بعيدًا لحين انتهاء التاجر الموجود على ظهر السفينة من عمله، ليسبق غيره لعل ذلك التاجر لم ينه معاملاته مع تلك السفينة، ولم تعجبه الاسعار أو أن يكون قد تبقى شيئًا من اللؤلؤ لم يبع. وبالتالي فقد كان هؤلاء التجار يستغلون حاجة الغواصين السريعة للأموال، وعدم معرفتهم بحقيقة الأسعار الحقيقية للؤلؤ في الهند، من أجل تحقيق أرباح هائلة.

وقد عمل البانيان في عمليات تمويل سفن الغوص، وكانت السفن الممولة تبيع لمموليها اللؤلؤ بنسبة تقل عن 20% عن سعره في السوق، حين تصل سفن الغوص إلى الموانئ والتي انطلقت منها، وبالتالي فقد كان الجزء الأكبر من أرباح هذه التجارة يذهب إلى أيدي التجار البانيان من الهنود رعايا بريطانيا، لذا كان على جاسم أن يقوم بإبعاد التجار البانيان من الدوحة، خاصة مع طلب التجار من البانيان إعفاءهم من الضرائب المفروضة عليهم، لكونهم من رعايا الحكومة البريطانية، مستندين بهذه المطالبات إلى ما ورد في معاهدة 1868بين البريطانيين والشيخ محمد بن ثاني. إضافة إلى أن التجار البانيان كانوا منافسين للتجار المحليين وللشيخ جاسم

نفسه في حرفة الغوص وتجارة اللؤلؤ، التي مثلت الحرفة الرئيسة للقطريين، فكان التجار البانيان يمتلكون رؤوس أموال كبيرة، تفوق ما كان يمتلكه القطريون، وهذا أدى إلى مزاحمتهم للتجار القطريين في شراء اللؤلؤ بأسعار أغلى وأكثر مستغلين حاجة الغواصين السريعة للأموال، كما استطاع البانيان إغراء بعض نواخذه السفن بالعمل في سفنهم، وكان جاسم يدرك أن التجار من البانيان يعملون كعيون للسلطات البريطانية، لمراقبة شيوخ الخليج بشكل عام والشيخ جاسم بشكل خاص، الذي كانت السلطات البريطانية تراقب تحركاته، وهذا دفعه لتهديد المقيم السياسي البريطاني بعدم الرضوخ لضغوط السلطات البريطانية عليه. كما أن السلطات البريطانية كانت تتخذ من وجود التجار الهنود ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لقطر، وأداة للضغط على الدولة العثمانية، الخصم اللدود للبريطانيين، لذا سعى جاسم إلى التخلص من وجود البانيان في الدوحة(68)، (69).

وفي أغسطس 1887، قام جاسم بدور كبير في الضغط على التجار البانيان والفرس العاملين في تجارة اللؤلؤ في الدوحة، مما دفع المقيم السياسي البريطاني لسحبهم إلى البحرين في 22 أغسطس عام 1887م. ورغم أن البريطانيين صادروا جزء من أموال الشيخ جاسم في البحرين حيث كان له 81.000روبية، إضافة إلى صندوق من اللؤلؤ تحت يد وكيله ابن عيدان، إلا أنه ظل يرفض بشكل مستمر عودة التجار الهنود رعايا الحكومة البريطانية، إضافة للتجار الفرس للعمل في الدوحة(70)، وحتى بعد وفاة الشيخ جاسم، ودخول قطر تحت الحماية البريطانية في عام 1916، فقد تحفظ الشيخ عبد الله بن جاسم والذي وعي الدرس جيدًا من والده على عدم عودة التجار البانيان للعمل في قطر.

ثالثًا: الترحيب بأكبر عدد من السكان والقبائل للاستقرار في الدوحة والوكرة، من أجل زيادة عدد البحارة العاملين في عمليات الغوص على اللؤلؤ. فقد كان السكان

(وكما سبق القول) هم ثروة الحاكم الحقيقية، من خلال جهودهم في العمل، فسعى الشيخ جاسم للترحيب بكل من يرغب في الاستقرار في قطر، من أجل زيادة قوة العمل في مجال الغوص على اللؤلؤ، ويجب علينا ملاحظة أن الدوحة كانت في مجملها خراب في أعقاب معركة أم سوية في عام 1847. وتشير التقديرات المدونة، إلى أن تعداد سكان البدع في عام 1871 وفقًا لتقديرات عمر بك أحد القادة العثمانيين، الذي وصل في ذلك العام للدوحة، بأن تعداد السكان بها كان يصل إلى 4000نسمة(71)، وارتفع في عام 1882 إلي ستة آلاف نسمة، ثم ارتفع إلى ثمانية ألاف نسمه، حيث وصل تعداد سكان الدوحة مع نهاية القرن التاسع عشر إلى خمسة عشر ألف نسمة، في حين تشير التقديرات إلى أن تعداد سكان قطر كان 20,000 نسمة، ارتفع ليصل ما بين 27,000 – 30.000ألف نسمة(72).

كما عمل جاسم من خلال زيادة موارده المالية على زيادة عدد الرقيق للعمل في سفن الغوص، وكذلك للعمل كقوة محاربة بشكل أساسي ضمن الفداوية، الذين يتولون أعمال الحراسة والأعمال الشرطية داخل الدوحة(73)، وقد شكل الرقيق أحد العناصر السكانية المهمة في قطر، حيث قدرهم لوريمر في أوائل القرن العشرين بنحو ستة ألاف عبد من الأرقاء والعتقاء، بحيث شكلوا نسبة 22% من السكان المستقرين، وهذا العدد الكبير يوضح رغبة الشيخ جاسم في التوسع لإضفاء العامل الأمني على الدوحة، وكذلك استخدام الرقيق بشكل كبير في سفن الغوص، نتيجة لقلة القوي البشرية(74). وقد أثرت قضية الترحيب بالسكان من المهاجرين إلى قطر بشكل كبير في التطورات السياسية والاقتصادية لقطر، حيث حرص حكام المناطق التي رحل منها هؤلاء المهاجرون على إعادتهم بأي شكل، حيث كان هؤلاء المهاجرون يمثلون جزءًا أساسيًا من دخلهم، من خلال قوة عملهم في الغوص على اللؤلؤ، ويمكننا ملاحظة ذلك مع قبيلتي القبيسات، والبنعلي

فقد رحب الشيخ جاسم بوصول القبيسات لقطر. في أعقاب حدوث خلاف بين حاكم أبو ظبي زايد بن خليفة (1855/ 1909م) وبطي بن خادم بن نهيان زعيم قبيلة القبيسات، وقبيلة القبيسات هي إحدى أفخاذ قبيلة بني ياس العشيرة الحاكمة في أبو ظبي حيث أدى هذا الخلاف إلى خروج القبيسات من أبو ظبي للإقامة في خور العديد منذ عام 1869، وكانت القبيلة من أنشطة قبائل أبو ظبي في عمليات الغوص على اللؤلؤ فكانت تمتلك 56 بغلة للغوص على اللؤلؤ، وقد أدى رحيل القبيسات من أبو ظبي إلي خسائر مالية كبيرة في إيرادات شيخ أبو ظبي حيث كان يحصل على جزء مهم من إيرادات غوصهم على اللؤلؤ، وبسبب توقيع أبو ظبي على اتفاقيات الهدنة البحرية فلم يكن الشيخ زايد بن خليفة آل نهيان يستطيع تحريك أي قوات عسكرية بحرية دون الحصول على إذن من المقيم السياسي البريطاني في الخليج(75)، لذلك فقد أرسل للمقيم السياسي البريطاني في الخليج لويس بيلي Lewis Pelly يطلب الأذن في القيام بحملة بحرية لإعادة القبيسات إلي أبو ظبي، موضحاً له أن إعمار العديد سوف يجعلها كما كانت في السابق ملاذاً للقراصنة الذين يقومون بأعمال الشغب في البحر، كما أوضح له مدى الأضرار الكبيرة التي لحقت بخزانته المالية جراء رحيل القبيسات، وطلبَ منه مساعدتَه لاستخدامِ القوةِ ضدّ القبيلةِ لإرغامِها على العودةِ إلى أبو ظبي، إلا أن المقيمَ رفضَ ذلك طالما أ ن القبيلةَ لم تقمْ بأعمالٍ حربية بحرية. أرسل بيلي في 4 مارس 1871م لشيخ القبيسات بطي بن خادم بن نهيمان يطلب إليه إطاعة أوامر شيخهم والعودة إلي أبو ظبي، إلا أن بطي بن خادم بن نهيمان استنكر طلب بيلي مؤكداً له أنهم لا يطلبون من إقامتهم في العديد إلا كسب عيشهم في هذه المنطقة الثرية بمراقد اللؤلؤ، وهي المنطقة التي كانت موطناً وملاذاً لآبائهم، وأنهم يريدون الاستقرار في هذه المنطقة التي لا تخضع لشيخ أبو ظبي، وأنهم يرفعون علم الهدنة البحرية.

ومع التغيرات الكبيرة التي حدثت في شرق الجزيرة العربية في عام 1871

بوصول القوات العثمانية وامتداد نفوذ الدولة العثمانية إلي قطر، استشعرت بريطانيا الخطر الكبير جراء وصول هذه القوات العثمانية، خاصة مع رغبة الدولة العثمانية مد نفوذها إلى العديد، حيث أرسل الشيخ جاسم علماً عثمانياً لشيخ القبيسات لرفعه في العديد، كما قدم جاسم الأموال للقبيسات، كما دعمه في صراعه مع شيخ أبو ظبي وتشير لذلك الوثائق البريطانية بشكل صريح فتقول :- " أبلغ المقيم الهند أن بطي ازداد تعنتاً بتحريض شيخي كل من البدع والوكرة اللذين ثبتاه على خصومة زايد، وأوضح المقيم أن لهذين الشيخين ديوناً على بطي وقومه القبيسات، وأنهما باتا يخشيان من أن يؤدي رحيله إلي إتلاف هذا الدين، خاصة أن العلاقات بين شيخي قطر وأبو ظبي ساءت كثيراً بعد لجوء بطي إلي العديد، وتوفير الحماية له من قبل جاسم. الذي دفعه إلي رفع العلم العثماني وإعلان ولائه صراحه إلى الباب العالي حتى يكون بمنأى عن تدخل البريطانيين ضده. عند ذلك قررت بريطانيا تغيير سياستها والسماح لشيخ أبو ظبي باستخدام القوة من أجل إعادة القبيسات إلي أبو ظبي، بل قرر البريطانيون مشاركة أسطولهم في تلك العملية دعماً لشيخ أبو ظبي(76).

لقد دفع جود القوات العثمانية في قطر بريطانيا إلى إظهار القوة للحفاظ على مصالحها لمنع القبيسات من الانفصال والدخول تحت سيادة الدولة العثمانية وبالتالي تمتد سيادتها على خور العديد الذي تعتبره حصن استراتيجي يهدد المصالح البريطانية في الخليج(77). ، خاصة مع قبول القبيسات بالسيادة العثمانية ورفعهم العلم العثماني الذي أرسله جاسم لهم، وهو ما كان يعني امتداد السيادة العثمانية على خور العديد، وفي عام 1878 تمكنت قوات من أبو ظبي وبريطانيا من الدخول إلى خور العديد من غير قتال بسبب مغادرة القبيسات لها قبل وصول الحملة المشتركة واللجوء إلى الوكرة(78) حيث قدم الشيخ جاسم كل التسهيلات للقبيلة للاستقرار في الوكرة، كما

قدم لشيخها بطي بن خادم شيخ القبيسات الأموال من أجل أن يقوم بالغوص على اللؤلؤ هو وقبيلته لحساب الشيخ جاسم، كما قدم شيخ الوكرة محمد بن سعيد الكواري الأموال أيضاً للقبيسات على أمل استمرار بقاء القبيسات في الوكرة والاستفادة من قوة عملهم في عمليات الغوص على اللؤلؤ، ظلت قبيلة القبيسات في الوكرة حتى عام 1880، خلال تلك الفترة أرسل زايد بن خليفة العديد من الرسائل للقبيسات يعدهم بالعفو عنهم، ويعدهم بإعادة أراضيهم ونخيلهم في واحة ليوا، كما ضمن البريطانيون شيخ أبو ظبي في تنفيذ وعوده، وأمام ذلك فقد غادر بطي بن خادم الوكرة مع قبيلته بشكل مفاجئ دون إخبار جاسم الذي شعر بالخيانة لعدم تسديد شيخ القبيسات ما عليه من أموال لتجار قطر، فقد كان بطي مديناً لمحمد سعيد البوكوارة(79) بمبلغ 76.000قران، كما كان مدينا للشيخ جاسم نفسه بديون كبيرة(80).

كما رحب الشيخ جاسم في مايو من عام 1895 بقدوم قبيلة البنعلي إلي قطر قادمة من البحرين، فقد لجأت قبيلة آلبنعلى إلى منطقة الزبارة بقطر، بسبب قيام أحد أخوة الشيخ عيسى بن على آل خليفة حاكم البحرين بالاعتداء على أحد أفراد هذه القبيلة، ولما لم يجد شيخ القبيلة سلطان بن سلامة الإنصاف من الشيخ عيسى، توجه بطلب إلى الإدارة العثمانية في الإحساء للدخول في حماية الدولة العثمانية فرحبت الإدارة بهذا الطلب وأرسلت إليه علماً عثمانياً مع مرسوم بإقامته وأفراد قبيلته في الزبارة(81). كان عدد قبيلة البنعلي يقارب ألف وخمسمائة نسمه، وكان الساسة البريطانيون يدركون أن نجاح استقرار البنعلي في الزبارة ونجاحهم في تنمية ثرواتهم من الغوص على اللؤلؤ سوف يؤدي إلي هجرة جماعات النعيم والكعبان وقبائل أخري، وهو ما سوف يؤدي إلي خراب البحرين ا(82). ، ويتطلع سادة الزبارة الجدد للاستيلاء على البحرين وتعريض المصالح البريطانية للخطر (83).

غير أن الشيخ جاسم وجد في هجرة البنعلي للزبارة فرصة جيدة لإحياء ميناء

الزبارة(84)، فرحب بالقبيلة وقدم لها كل التسهيلات(85)، وقد أنذرت بريطانيا جاسم وشيخ آلبنعلى بضرورة عودة البنعلي للبحرين، وأمام رفض ذلك فقد قامت السفينتان سفنكس وبيجن بقذف ميناء الزبارة بالمدفعية، وقد أدى القذف إلى تدمير قلعة الزبارة، كما تم تدمير وإحراق العديد من السفن التي كانت تابعة للشيخ جاسم، كما تم مصادرة 120 سفينة للبنعلي ونقلها من مياه الزبارة للبحرين.(86).

وقد تم الاتفاق بين البريطانيين والشيخ جاسم على إعادة من يرغب من قبيلة آلبنعلى إلى البحرين، ونقل الذين يرغبون في الاستقرار في قطر إلي الدوحة، وعاد جزء كبير من قبيلة آلبنعلى بالفعل إلى البحرين ما عدا شيخها سلطان بن سلامة وعدد من رجاله الذين فضلوا البقاء في قطر(87). حيث انتقل شيخ البنعلي ومعه جزء كبير من البنعلي بعيداً عن الزبارة، حيث رحب بهم جاسم في الوكرة، وقدم لهم كل التسهيلات للإقامة في قطر والعمل في الغوص على اللؤلؤ. وبذلك فقد ارتكزت سياسة جاسم على الترحيب بكل سكان الخليج الذين لا يجدون الحماية والعون والحياة الكريمة طالما أنهم سوف يعيشون في قطر في سلام، حيث يساعد ذلك على زيادة موارده وإيراداته من خلال جهدهم وعملهم في عمليات الغوص والتجارة في اللؤلؤ.

رابعاً: الهيمنة على مناطق إنتاج اللؤلؤ الغنية في مياه الخليج العربي، فقد كان كل حاكم من حكام المنطقة يفرض نفوذه على مناطق محددة من الهيرات ويدعي أحقيته بهذه الهيرات دون غيره، وكان عليه أن يوفر قوة عسكرية مساندة للبحارة من أجل حمايتهم من اعتداءات غيرهم، مما كان يمنحه حق تحصيل الرسوم على هذه السفن، ولكن يظل السؤال عن العوامل التي كانت تدفع سكان المنطقة إلى الصراع على مغاصات اللؤلؤ فيما بينها وهو الصراع الذي عرفته بريطانيا بأنه قرصنة، في الواقع فإنه على الرغم من أن موسم الغوص كان فرصة جيدة من أجل تحقيق عوائد وأرباح وفيرة، إلا أنه مع كل موسم من مواسم الغوص على اللؤلؤ كانت

تندلع الحروب والصراعات العسكرية أيضاً بين هؤلاء الغواصين والنواخذة، فقد كانت هناك العديد من النقاط التي خلقت فرص عديدة للصراع على أماكن ومغاصات اللؤلؤ وهي: .

1. ضعف الموارد الاقتصادية الأخرى كون اللؤلؤ المصدر الاقتصادي الوحيد ذا العائد المعيشي، فكان ذلك يعني ضرورة أن يحقق الموسم عوائد تؤدي للإنفاق لعام قادم، وبالتالي فعندما تقف مجموعة من السفن للغوص وتستخرج كميات كبيرة من المحار واللؤلؤ فقد كان ذلك يسيل لعاب باقي الجماعات بدعوى أن هذه المنطقة خاصة بهم، مما يدفع في اتجاه التصعيد العسكري بين الجماعات المختلفة.
2. عدم وجود حدود واضحة لمغاصات اللؤلؤ توضح حدود كل منطقة. كما أن مياه البحر كانت مشاعاً للجميع دون حدود واضحة.
3. تغير الأوضاع السياسية على الأرض في انتقال القبائل والعائلات بشكل مستمر.
4. وفرة السلاح، حيث أدي الوجود الأوروبي منذ القرن السادس عشر، وعدم وجود دولة قوية في الخليج إلي انتشار بيع الأسلحة بشكل كبير.

وفي إطار ذلك الصراع فقد عمل الشيخ جاسم على مد نفوذه على أكبر قدر ممكن من الهيرات الواقعة في محيط قطر الغنية باللؤلؤ من أجل تحقيق أكبر قدر من الإيرادات عبر نجاح السفن القطرية في جني كميات أكبر من اللؤلؤ في كل موسم من مواسم الغوص، وهو ما خلق حالة من الصراع خاصة بين قطر وأبو ظبي، وكذلك من الصراع بين قطر والبحرين، وخلال ذلك الصراع برز دور الوجود البريطاني والعثماني في المنطقة، فقد كان الصراع المحلي يبدأ ثم يستتبعه التدخل من القوي الدولية على عكس ما صورته بعض الكتابات التاريخية، وقد سعت بريطانيا منذ

وصول العثمانيين إلي الحد من نفوذهم في مياه الخليج العربي، وبالتالي فقد ساندت بريطانيا أبو ظبي بشكل كبير خلال ذلك الصراع بل فرضت ما تريده يتوافق مع مصالحها على طرفي النزاع.

على العموم فقد شكل الصراع على العديد وجزيرة دلما وجزيرة البشارية وغيرها من الجزر الموجودة في مياه الخليج بين أبو ظبي وقطر أحد اهم مراحل الصراع على مغاصات وهيرات اللؤلؤ في المنطقة، ولم يكن ذلك الصراع منفصلا عن السيطرة على قبيلة القبيسات، وإلي ذلك تشير التقارير العثمانية فتقول:" ويعد صيد اللؤلؤ المحصول الرئيسي لقرى قطر وناحيتي زباره وعديد ويستخرج القسم الأكبر منه من عديد، وبسبب الخلاف الذي وقع قبل أربعة عشر عاماً بين الشيخ زايد شيخ أبو ظبي والقائمقام جاسم آل ثاني حدث عداء بين العشائر التابعة لهما واستولى زايد وأهالي ساحل عمان على عديد، كما قام بفرض رسوم على الصيادين في جزيرة دلمه وغيرها من الجزر، بلغت من عشرين إلي أربعين ريالاً، وقد أدى النزاع بين الطرفين إلي خراب كثير من الأماكن في العديد، ويحتاج الأمر لتشكيل حكومة في هذه الأماكن ". ويوضح ذلك التقرير أن زايد نجح عن طريق الدعم البريطاني في فرض نفوذه على هذه المنطقة وعلى جزء مهم من هيرات اللؤلؤ في هذه المنطقة حيث كان يحصل على كل سفينة تعمل في الغوص في هذه المنطقة ما بين عشرين وأربعين ريال حسب حجم السفينة وعدد البحارة عليها(88).

ولما كانت سواحل العديد مناطق غنية بهيرات اللؤلؤ، فقد كان جاسم يأمل أن يؤسس قرية جديدة محل ما تركه القبيسات، فأرسل للمقيم السياسي البريطاني يؤكد أن العديد أرض قطرية وأنه سوف يذهب للإقامة بها، كما نوه إلي أنه مستعد لتحمل أمن هذه المنطقة وعدم خروج قراصنة منها لتهديد أمن مياه الخليج، كما حاول جاسم بعد رحيل القبيسات في عام 1880معرفة حدود مناطق الغوص التي

يمكن أن تعمل بها سفنه دون خطر أو تهديد من الأسطول البريطاني، ودون احتكاك مباشر بسفن أبو ظبي، فأرسل ابنه علي بن جاسم إلي جزيرة دلما تحت حجة شراء كميات من اللؤلؤ من الغواصين، ولدى وصول علي بن جاسم للجزيرة وجد الوكيل البريطاني في الشارقة ميرزا أبو القاسم في الجزيرة، وسأله علي عن أسباب موقف بريطانيا من منع القطريين من السكن في خور العديد، فأكد له أن الإنجليز لا يريدوا إعمار الخور وقد حث ميرزا أبو القاسم شيخ أبو ظبي والتجار البانيان وكل النواخذة على مراقبة تحركات جاسم تجاه العديد والكتابة له حال حدث أي تغير في المنطقة. كما شجع زايد بن خليفة المناصير لمهاجمة القطريين الذين كانوا في جزيرة (دلما) خلال موسم الغوص على اللؤلؤ، كما أغار المناصير بتشجيع من الشيخ زايد على أطراف قطر الجنوبية، ونهبوا الأهالي حتى لا يسمح لهم بالغوص في مناطق قريبة من خور العديد(89). وجد شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة (1909/1855) في الحماية البريطانية، وإصرار بريطانيا على تابعية خور العديد لأبو ظبي فرصة جيدة لطرد ومهاجمة السفن القطرية خلال موسم الغوص من أجل إبعادها عن المناطق الغنية للغوص على اللؤلؤ أمام العديد.

خامساً: توظيف القبائل البدوية في مشروع بناء الإمارة: -

فقد عمل الشيخ جاسم على توظيف القبائل البدوية في مشروعه لتأسيس الإمارة بشكل جيد، فقد أدرك الرجل أنه لن يستطيع تأسيس إمارة في قطر دون أن تكون لديه قوة برية هائلة، ولم يكن ذلك ليتم إلا عن طريق مساندة القبائل، لذلك فقد كان على جاسم إقناع شيوخ القبائل بمشروعه ودعم قوته بالتحالف معهم، فبسبب الطبيعة الجغرافية لشبه الجزيرة القطرية كان لابد لمن يريد ان يؤسس إمارة في قطر أن يمتلك قوة بحرية وبرية بشكل أساسي، حيث كان اتصال قطر بقلب شبه الجزيرة العربية يجعلها عرضه لهجمات القبائل التي توجد إلي الجنوب من قطر، وكانت هذه

القبائل ذات طبيعة شرسة كونها تعيش في مناطق جغرافية قاسية وقاحلة، لذلك فقد كان أي نجاح لبناء دولة في قطر يرتبط بقدرة الإدارة على ربط مصالح تلك القبائل سياسياً واقتصادياً وهو ما نجح فيه الشيخ جاسم.

وكانت القبائل البدوية التي تعيش في جنوب قطر، أو تلك البعيدة نسبياً عنها، هي قبائل آل مرة والهواجر والمناصير وغيرهم.. ومعلوم أن البدو لا يريدون الخضوع للسلطة المدنية المنظمة التي تحد من غزوهم ونهبهم، وهو أمر كان يدركه الشيخ جاسم جيداً. كما أن هذه القبائل كانت تعاني كثيراً من شح الموارد المالية وضيق الحياة الاقتصادية بسبب طبيعة المناطق الصحراوية التي تقطنها، كما أنها لم تكن تمتلك الأسلحة والأدوات الحربية التي تمكنها من مساندة جاسم في مشروعه الطموح، لذلك فقد سعي الشيخ جاسم إلي التحالف مع الهواجر وآل مرة وبعض فروع قبيلة المناصير، وقد ارتكزت سياسته تجاه هذه القبائل على ما يلي: –

أولاً: توفير رواتب سنوية لهم يقوم بمنحها لشيوخهم ليقوموا بتوزيعها على رجالهم. ويبدو أن الشيخ استغل إلغاء اتفاقية عام 1868 وقرر دفع مبلغ 4000 قران(90) التي كانت تدفع للنعيم إلي الهواجر وآل مرة، مما جعل التحالف مع هاتين القبيلتين أكثر قوة.

ثانياً: توفير الأسلحة والذخائر الحربية والأدوات الحربية المختلفة للقبائل لمساندته في مشروعه. والواقع أن مسألة توفير السلاح للقبائل كانت مسألة مهمة للغاية للقبائل حيث انتشر استخدام الأسلحة النارية الحديثة وأصبحت أداة للحماية وللقنص والصيد. وتشير الوثائق العثمانية فتقول: –" عمل المذكور على توفير الأسلحة والمهام الحربية للعشائر والعربان التابعين له بمعاونة ووساطة القنصل المذكور، والحاج أحمد الكبابي المقيم في بوشهر(91).

وقد ساعد التحالف بين جاسم والدولة العثمانية في بناء تحالف قوي بين

الهواجر وآل مرة في بداية التواجد العثماني في المنطقة، حيث خضعت القبيلتان لمناطق النفوذ العثماني، وكانت الدولة تخصص لشيوخهما رواتب من أجل الانصياع لها، وقد استفاد جاسم بشكل كبير من العلاقات التي ربطته بالقبائل فقد وفرت هذه العلاقات الأمن لقطر من الهجمات القادمة من قلب الصحراء(92)، فلم تتعرض قطر على مدار هذه الفترة الطويلة إلا لهجمات محدودة من قلب الجزيرة العربية، ورغم وجود القوات العثمانية في نجد والإحساء فلم تفكر الدولة في إرسال قوات عسكرية من نجد خلال معركة الوجبة خوفاً من مهاجمة القبائل لها. وتشير لذلك المصادر العثمانية فتقول: – "وكان جاسم آل ثاني يستخدم هذه العشائر جميعاً على اختلاف مذاهبها في كل عمل يريده، وذلك بما يغدقه عليها من أموال علاوة على حيله ودسائسه وتخويفهم من سلطة الدولة"(93).

كما استفاد جاسم بشكل كبير من قوة القبائل الكبيرة في صراعه مع القوي الإقليمية لتثبيت دعائم أركان إمارته، فقد استخدم جاسم هذه القوات في ردع القوي الإقليمية التي تفكر في غزو قطر، كما استخدمها في إظهار المقدرة على الثأر من أي قوة تهاجم أراضيه أو مياه قطر.

سادساً: –التصدي للعثمانيين بشكل قوي عندما عملوا على التدخل في إدارة الشئون المالية لقطر وخاصة تجارة اللؤلؤ،

والجمارك، فقد كان من أهم نتائج الحملة العثمانية على شرق الجزيرة العربية في عام 1871 تحول قطر إلى قائمقامية عثمانية، وذلك بناء على رغبة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني الذي أعلن التبعية للدولة العثمانية، ولم يكن هدف العثمانيين من الاستيلاء على قطر الاستفادة الاقتصادية من قطر في البداية على الأقل، لذلك فقد تم الاتفاق مع الإدارة العثمانية الجديدة على أن يتولى الشيخ جاسم مسؤولية حكم قطر وقائمقام في البلاد(94).. وإعفاء الدولة العثمانية قطر من دفع الضرائب التي

اعتادت أخذها من بقية الولايات التابعة لها، وذلك بسبب افتقار قطر للحاصلات الزراعية. ووجود قوة تركية في قلعة البدع كرمز للسيادة العثمانية وللدفاع عن البلاد ضد أي هجمات قد تتعرض لها من الشمال والجنوب(95).

ولما كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمات مالية كبيرة جراء تراكم الديون الأجنبية والفوائد المركبة التي كان على اقتصادها تحملها خلال فترة الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان على الإدارة العثمانية البحث عن موارد مالية جديدة، وأن تتحمل الأقاليم نفقات الحاميات العسكرية والجنود الموجودين بها بدلاً من تحميل خزانة الدولة هذه النفقات، وكانت القوات العسكرية العثمانية في قطر لا تقدم للدولة أموال نتيجة للطبيعة الجغرافية وفقر هذه الأقاليم الزراعي، بل كانت الدولة تتحمل وجود هذه الحاميات، كما كانت الدولة تتحمل نفقات دفع رواتب لشيوخ القبائل من أجل كسبهم إلى جانبها والخلود إلي الهدوء، لذلك وخلال بحث الإدارة العثمانية عن موارد، ففي عام 1889 أخذ القادة العثمانيون في البحث عن موارد مالية في قطر على الأقل يمكن من خلالها دعم الحكم العثماني في قطر ودفع تكاليف تأسيس إدارة عثمانية في قطر (96).

لذلك فقد كتبت العديد من التقارير العثمانية من خلال قادة القوات العثمانية الموجودة في قطر، وقد أكدت كلها على أنه لا يوجد في قطر مصدر يمكن الحصول من خلاله على إيرادات مالية غير اللؤلؤ، لذلك فقد أخذت الدولة في تقدير مداخيل قطر التي كان يأتي على رأسها اللؤلؤ وسفن الغوص عليه، إضافة إلى الجمارك التي يمكن جبايتها عبر تأسيس إدارة للجمارك، ولما كانت تجارة اللؤلؤ وعمليات تمويلها كلها في أيدي الشيخ جاسم والطواويش المتحالفين معه. لذلك فقد تطلعت السلطات العثمانية للهيمنة على هذه الصناعة والتجارة عبر تأسيس مراكز إدارية وجمركية في قطر. لذلك فقد كان على الشيخ جاسم مواجهة أي تطلع للعثمانيين

للسيطرة على هذه المقدرات المالية التي كانت تشكل أداة هيمنته ونفوذه على قطر، فبدون إيرادات اللؤلؤ لن يستطيع إدارة شئون إمارته، ولن يحصل على الدعم القبلي، كما أن الجمارك كانت جزءا أصيلا من إيرادات الشيخ المحدودة، وقد عثر في الأرشيف العثماني على وثيقة بها إحصائيات حول إيرادات اللؤلؤ في قطر خلال عام 1890 ، ويبدو من خلالها فهم أهداف الدولة العثمانية حول إمكانية فرض رسوم على اللؤلؤ من أجل زيادة موارد الدولة المالية إضافة إلي الإنفاق على المشروعات التي تسعي الدولة لتنفيذها في قائمقامية قطر، وتظهر الوثائق العثمانية أن مجموع حاصلات السفن من الغوص على اللؤلؤ في قطر (97)، والضريبة التي كان يحصلها الشيخ على الغواصين والسيوب ، وتوضح الوثائق العثمانية الرغبة في الهيمنة على هذه الإيرادات وتنظيم الإدارة العثمانية في قطر عبر إقامة مقرات للحكم في الدوحة والزبارة والعديد والوكرة. فقد شرح التقرير العثماني الذي أرسله مقائمام قطر في 7 أغسطس 1892 يدعم بشكل جلي أن رؤية الإدارة العثمانية للسيطرة على قطر تركزت بشكل أساسي في الهيمنة على اللؤلؤ وتجارته وجماركه لتوفير موارد مالية للإدارة التي كان مزمع إنشائها في قطر(98)، غير أنها لم تنجح في ذلك نتيجة لهيمنة الشيخ جاسم القوية على هذه التجارة واصطفاف القطريين من حوله، وبالتالي فقد ظل الوجود العثماني وجوداً رمزياً إلي حداً كبير، ويبدو أن بقاء الوجود العثماني في قطر ظل قريناً بعدم التدخل في تجارة اللؤلؤ وعمليات الغوص، إضافة إلي أنه أعطي فرصة جيدة لاستخدام عوائد هذه التجارة في تجارة الأسلحة بعيداً عن الضغط البريطاني بمنع هذه التجارة المربحة.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن اللؤلؤ كان المورد الوحيد للثروة في قطر، وأن نجاح الشيخ جاسم في إنعاش صناعة وتجارة اللؤلؤ كان هو السبيل الوحيد لزيادة موارده المالية من أجل دعم نجاحه في بناء إمارة مستقله في قطر، لذلك فقد لعبت العوائد المتعددة المحصلة من إيرادات اللؤلؤ الدور الأكبر في بلورة ظهور إمارة في قطر بعيداً عن الهيمنة البريطانية أو العثمانية، فقد سعي جاسم إلي إيجاد مصادر دخل متعددة من سلعه واحدة من أجل تأمين إيرادات إمارته فقد كان يحصل على الضرائب من التجار والغواصين والحرفيين، كما كان يمول عددا كبيرا من السفن للحصول على حصة كبيرة من اللؤلؤ الذي يأتي به في كل موسم للغوص، إضافة إلي امتلاكه لعدد كبير من السفن التي تعمل في الغوص لحسابه، كما كان يشتري الجزء الرئيسي من اللؤلؤ من الطواويش والنواخيذة من أجل إرساله وبيعه في الهند، كما حرص على إرسال كميات أخري إلى البصرة.

وقد سعى جاسم إلي توفير أكبر عدد من السكان والأيدي العاملة لزيادة إيراداته من اللؤلؤ، فارتفع تعداد السكان على المناطق الساحلية في قطر، وشكل ذلك نهضة عمرانية للمدن القطرية ، حيث أسهم الاستقرار السياسي الذي وفره الشيخ جاسم والوجود العثماني في قطر في تغيير نمط الحياة في قطر، فقد كان له الفضل في انتقال العرب من المناطق الداخلية للبلاد والاستقرار على السواحل من أجل العمل في الحرف البحرية وخاصة الغوص، كما أن إيرادات اللؤلؤ، لعبت دوراً رئيسياً في توفير العوامل الاجتماعية المطلوبة لضمان تجديد إنتاج قوة العمل الاجتماعية حيث سمحت بنمو الأسر والعائلات، حيث كان اللؤلؤ هو المصدر شبه الوحيد لاستمرارية دورة الحياة في قطر. فقد كانت هذه الحرفة هي المنفذ والسبيل الوحيد التي من خلالها يمكن توفير الحياة الكريمة لأهل البلاد، فعلي الرغم من أنها كانت

حرفة شاقة ذات مخاطر كبيرة، ألا أنها شكلت المحور الرئيس لتطوير حركة التجارة والجوانب الاقتصادية في البلاد لفترة طويلة من الزمن، وبذلك فقد أصبحت عائدات اللؤلؤ هي الركيزة الأساسية في اقتصاد قطر، والأهم من ذلك أنها وفرة الموارد المالية للسلطة السياسية لدعم نفوذها على كل الأراضي القطرية وتأسيس إدارة محلية كانت النواة الأولي لبناء دولة قطر.

هوامش

1 – جمال محمود حجر، الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني شريكاً لأبيه، جاسم بن محمد بن ثاني، الندوة التاريخية الدولية للاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر، الدوحة، ص195.

2 – جاسم عبد الله الخياط، ومحسن عبد الله العنسي، الثروة البحرية، المبدعون للطباعة، دبي، الإمارات العربية المتحدة ،2005، صـ89.

3 – تولي الشيخ محمد بن ثاني حكم قطر خلال الفترة بين عامي 1868 –1878 وتعد هذه الفترة بداية لظهور نواة الإمارة في قطر.

4 – تولي الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني الحكم في أعقاب وفاة والده عام 1878 وحتى عام 1913 ويعد المؤسس الحقيقي للإمارة في قطر حيث نجح في مد سلطته على كافة الأراضي القطرية.

5 – محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1962– 1965، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص22.

6 – لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، قسم الترجمة، مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، الدوحة، 1981، صـ 3197.

7 – جورج فريدريك كونز وتشارلز هوغ ستيفنسون، كتاب اللؤلؤ التاريخ الفن العلم وصناعة ملك الجواهر، ترجمة إياد أحمد ملحم، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، 2011، ص130..

8 –جاسم عبد الله الخياط، مرجع سبق ذكره، صـ95.

9 – كان لباع يساوي 6 أقدام، إبراهيم فؤاد أحمد، قطر والبحر، إدارة المتاحف والآثار، الدوحة 1997، صـ75.

10 – يطلق على أماكن استخراج اللؤلؤ اسم الهير، وهي كلمة مشتقة من كلمة الهار وهي فارسية الأصل تطلق على مكان بيع جميع الأحجار الكريمة كالذهب واللؤلؤ وغيرها، وتتميز مهنة استخراج اللؤلؤ بالغوص على أعماق كبيرة نسبيا للحصول عليه، خاصة الأنواع القيمة منه. وهذه الأماكن المخصصة للغوص أو الهيرات كانت متاحة لجميع الغواصين لممارسة الغوص فيها بكل حرية، والبحث عن اللؤلؤ النادر والقيم، ويوجد للؤلؤ العديد من الأسماء مثل: حالول والهمبار، ونجوة علي، والعد الغربي، والعد الشرقي، وأيضا الطرابيل وأبو الحنين، وأبا المسان، وغيرها من الأسماء الكثيرة لهذا العنصر الفريد. علي شبيب المناعي، علي عبد الله الفياض، "قطر في كتابات المؤرخ الكويتي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2011، ص 145.

11 – موزة الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر 1930–1973، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 2002، صـ36.

12 – اســـتخدام ريال ماريا تريزا في أغلب بلدان الخليج، وظلت العملة النمســـاوية التي كان يطلق عليها الطالرأو التالر أو أبو طيرة نتيجة الرسوم الموجودة على أحد وجهيها، وظل عملة مقبولة بشكل واسع في كل البلدان العربية وخاصـــة الخليج، حيث تميزت بعيار ثابت من الفضـــة، وصـــل إلى 433.1363 قيراط من الفضة، مثلت نسبة نقاء الفضة به 88%، وكان لثبات وزن العملة النمساوية ودقة صناعتها وصياغتها بشكل جيد دورٍ كبيرٍ في قبول الناس لها حول العالم. مما أهل للعب دورٍ كبيرٍ في حركة التجارة بين الشرق والغرب، فوجد قبولًا كبيرًا في الهند والصـــين، والدولة العثمانية، فأصـــبح يلعب دوراً مهمًا في حركة التجارة بين الشـــرق والغرب، فاعتمدته بلدان الخليج باعتباره عملة مقبولة الدفع في الهند والبصـــــرة، وظل أكثر قبولاً إلى جانب الريال الفضـــي الفرنســـي، حســـام محمد عبد المعطى أحمد، الروبية في المعاملات الرســـمية القطرية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة العدد 26، المجلد الخامس عشر، العدد الأول حزيران2019، صـ31.

13 – كارســتين نيبور، وصــف أقاليم شــبه الجزيرة العربية، ترجمة مازن صــلاح، الانتشــار العربي، بيروت، 2013، صـ300.

14 – ماجد شـبّر، القبائل والصـراعات السـياسـية والقبلية الإمارات – قطر – البحرين المنطقة الشـرقية في تقارير الضباط والمعتمدين البريطانيين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط2، دار الوراق للنشر المحدودة، بغداد، 2014، صـ489.

15 – مي محمد الخليفة، عبد الله بن أحمد محارب لم يهدأ ربع قرن من تاريخ البحرين السـياسـي، المؤسـسـة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، صـ144.

16 – يوسف العبد الله، رحمة بن جابر الجلاهمة وعلاقاته بالقوي السياسية في الخليج العربي، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، المجلد 25، العدد 5، 2009، صـ878.

17 – ماجد شبّر، مرجع سبق ذكره، صـ489.

18 – كارستين نيبور، مصدر سبق ذكره، صـ300.

19 – قبيلة النعيم كانت إحدى القبائل استقرت في ساحل غرب قطر. بلغ عدد أفراد قبيلة النعيم، نحو ألفين عام 1908، واعتباراً من حوالي عام 1860، كانت ديرتهم تقع في المناطق النائية من الزبارة. كان جزء من القبيلة مســتقراً، والغالبية رعاة. وفي الصــيف، كانت مجموعة كبيرة من النعيم تهاجر بالقوارب – مع جمالهم وخيولهم وأغنامهم – إلى البحرين للعمل في موسم الغوص على اللؤلؤ. وقد انقسمت هذه القبيلة في 1865 حيث انتقل جزء منها للحياة في الوكرة والدوحة ويعرف هذا الفرع بالمزايدة. زكريا قروشون، مرجع سبق ذكر، صـ 31.

20 – يمكن ملاحظة ذلك في موقف شيخ البحرين من وجود البوعنين في الوكرة.

21 – جيمس أونلي، الشـــيخ عيســـى بن طريف آل بن علي، حاكم البدع (الدوحة)، ١٨٤٣-١٨٤٧، https://www.qdl.qaA9/archive/81055/vdc_100000006465.0x000001

22 – محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، مطبعة المعارف، بغداد، 1966، مرجع سابق، صـ68.

23 – جون بي كلي، بريطانيا والخليج، 1795–1870، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء الأول، وزارة التراث القومي والثقافة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1979، صـ667.

24 – جمال محمود حجر، الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني شريكاً لأبيه، مرجع سبق ذكره، صـ170.

25 – إبراهيم فؤاد أحمد، قطر والبحر، إدارة المتاحف والآثار، الدوحة 1997، صـ75.

26 – وليم جيفور بلجريف، مصدر سبق ذكره، صـ270

27 – بعد هزيمة أبناء عبد الله بن أحمد آل خليفة ومقتل الشيخ عيسى بن طريف لم يكن أمامهم إلا طلب المعونة والمساعدة من الأمير فيصل بن تركي آل سعود. الذي كان في حالة من الصراع مع محمد بن خليفة حيث حاصر أسطوله من قبل في عام 1846 القطيف والدمام. وقد جرت تسوية سياسية بين الجانبين في عام 1847تعهد فيها الأمير فيصل بعدم مساعدة أبناء عبد الله ضد محمد بن خليفة مقابل دفعه الزكاة سنوية قدرها 84 ألف روبية، مي محمد الخليفة، عبد الله بن أحمد محاب لم يهدأ، مرجع سبق ذكره، صـ109.

28 – شكلت معركة المسيمير معركة مهمة لبروز الشيخ جاسم كقائد عسكري، حيث قاد جاسم القوات القطرية المشاركة في المعركة إلى جانب القوات البحرينية، أحمد زكريا، مرجع سبق ذكره، صـ81.

29 – ماجد شبّر، مرجع سبق ذكره، صـ497.

30 – سجل بلجريف أثناء زيارته للدوحة في عام 1863 ملاحظة مهمة حول الشيخ محمد بن ثاني وهو يحكم الدوحة حيث اعتبره أكبر تجار اللؤلؤ في الدوحة وليس زعيماً سياسياً نظراً لبساطته وتواضعه، جمال محمود حجر، مرجع سبق ذكره، صـ199.

31– محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، مطبعة المعارف، بغداد ، 1966، مرجع سابق، ص72.

32 – بعث محمد بن خليفة في طلب شيوخ النعيم قبل استدعاء جاسم، فتوجه شيخهم راشد بن جبر النعيمي إلى البحرين وبصحبته على بن ثامر، وهناك استقبلا استقبالًا طيبًا، وأقاما لبعض الوقت وتلقوا الهدايا. ثم وجه شيخ البحرين الدعوة إلى الشيخ جاسم لاستكمال ما بدأه مع شيخي النعيم من ترتيبات حفظ السلام وحسن إدارة الأمور على السواحل القطرية. فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي، مرجع سبق ذكره، صـ278.

33 – المرجع السابق، صـ280.

34 – زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى آل نهيان، ويعرف أيضا بزايد الأول أو زايد الكبير، هو الحاكم السابع لإمارة أبو ظبي بين 1855 وحتى وفاته سنة 1909، أصبح حاكما للإمارة خلفا لابن عمه سعيد بن طحنون.

35 – ماجد شبّر، مرجع سبق ذكره، صـ498.

36 – أحمد زكريا الشلق، وآخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى الاستقلال، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، 2006، صـ87.

37 – محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث 1500 –2002، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين، المنامة، 2009، صـ148.

38 – مي محمد آل خليفة، محمد بن خليفة 1813–1890 الأسطورة والتاريخ الموازي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، صـ534.

39 – Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman (London: Unwin Hyman, 1989,p100.

40 – عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني 1840 –1916، دار الساقي بيروت، صـ2013، صـ142؛ عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سبق ذكره، صـ131

41 – أحمد زكريا الشلق، وآخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلي الاستقلال، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، 2006، صـ98.

42 – إبراهيم شهداد، جاسم الكبير وسياساته في فرض الشخصية الاستقلالية لإمارة قطر دراسة تحليلية، الندوة التاريخية الدولية للاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر، الدوحة،2008، صـ140.

43 – فائق حمدي طهبوب، مرجع سبق ذكره، صـ 299.

44 – أحمد زكريا الشلق، وآخرون، مرجع سبق ذكره، صـ89.

45 – محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، صـ69.

46 – إبراهيم شهداد، مرجع سبق ذكره، صـ145.

47 – المرجع نفسه، صـ138.

48 –عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة، مرجع سبق ذكره، صـ291.

49 – مؤيد عاصي سلمان، شركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية ونشاطها في منطقة الخليج العربي 1856– 1914م، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثامن، العدد السابع عشر، السنة 2012، صـ 128.

50 – موزة الجابر، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر، مرجع سبق ذكره، صـ 350.

51 – لمزيد من المعلومات عن هؤلاء الطواويش وسفنهم ودورهم في عمليات الغوص يمكن مراجعة، علي شبيب المناعي، سفن قطر التقليدية، مرجع سبق ذكره، صـ 53، صـ55، صـ67، 69، 72.

52 –علي شبيب المناعي، وآخرون، الغوص على اللؤلؤ في قطر، طـــ2، الدوحة المؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا، الدوحة، 2014، ص698.

53 – كان الطواويش عادة يستخدمون سفناً صغيرة ملحقة بسفنهم تسمى "قلص" تتحرك بالمجاديف، وكان الطواويش يتسابقون للوصول إلى سفن الغوص، ويسعى كل منهم ليسبق غريمه في زيارة أكبر عدد من تلك السفن، والعرف المتبع آنذاك هو أنه إذا وصل طواش الى سفينة غوص، أصبح صاحب الحق المطلق بالتعامل مع تلك السفينة، ولا يجوز لطواش آخر أن يصعد لتلك السفينة، ولكن بإمكانه المكوث بعيداً لحين انتهاء الطواش الموجود على ظهر السفينة من عمله، ليسبق غيره لعل ذلك الطواش لم ينه معاملاته مع تلك السفينة ولم تعجبه الاسعار أو أن يكون قد تبقى شيئاً من اللؤلؤ لم يبع.

54 – أحمد الحسيني وآخر، حادثة قطر دراسة في الوثائق العثمانية، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة 2015، صـ116.

55 –سهيل صابان، قطر في إحصائية عثمانية في بداية القرن الرابع عشر الهجري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلد 19، عدد 37، الكويت، 2001، صـ146.

56 –لوريمر، القسم التاريخي، جـ6، المصدر السابق المصدر السابق، صـ3252.

57 – موزة الجابر، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر، مرجع سبق ذكره، صـ 83.

58 – علي شبيب المناعي وآخرون، سفن قطر التقليدية، المؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا، الدوحة، 2016، صـ75.

59 – علي شبيب المناعي، علي عبد الله الفياض، "قطر في كتابات المؤرخ الكويتي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2011، ص 110

60 –لوريمر، المصدر السابق، صـ3252.

61 – زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني 1871–1916، الدار العربية للموسوعات، 2007، صـ35صـ38.

62 – لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، جـ6، صـ3252.

63 – موزة الجابر، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر، صـ84

64 – سهيل صابان، قطر في إحصائية عثمانية في بداية القرن الرابع عشر الهجري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، 2001، صـ142.

65 – محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، الدوحة، 1980، صـ73.

66 – حيث تشير التقارير البريطانية إلى أن سفينة بخارية أصبحت تصل الخليج من الهند في كل أسبوع، عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي 1275–1333هـ/ 1858–1914م دارسة وثائقية، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1982، صـ204.

67 -خالد بن عيد بن محمد بن جاسم المريخي، جزيرة دلما والغوص على اللؤلؤ في الوثائق البريطانية، أبو ظبي، 2017، صـ99.

68 - إبراهيم شهداد، مرجع سبق ذكره، صـ141.

69 - هيئة التحرير مجلة الواحة، تجارة السلوق واللؤلؤ فصول من تاريخ العلاقات التجارية الهندية مع القطيف، العدد 3، 2007،

، العدد 60، 2010،90 http://www.alwahamag.com/?act=artc&id=

70 - عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة، مرجع سبق ذكره، صـ 442.

71 - زكريا قروشون، مرجع سبق ذكر، صـ 14.

72 - جامعة قطر، موسوعة المعلومات القطرية، الجزء الأول، المجلد الجغرافي، الدوحة 1998، صـ202

73 - موزة الجابر، مرجع سبق ذكره، صـ 215.

74 - المرجع السابق، صـ 169

75 - الأرشيف الرقمي للخليج العربي https://www.agda.ae/catalogue/tna/fo/464/34/n/50 p50- FO 464/34 -

76- رائد أحمد الهياجنة، أثر تنقل بعض بطون القبيسات في العلاقات القطرية الظبيانية 1835- 1885: دراسة في الوثائق المنشورة، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مجلد (80) العدد (1) يناير 2020، صـ115

77- عبد العزيز عبد الغني، مرجع سبق ذكره، صـ 291.

78- عمر محمد جعفر القرالة، وشادية حسن أحمد العدوان، دور بريطانيا في انهاء الوجود العثماني في قطر، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد12، العدد 2، 2018 ، ص 67.

79- محمد بن سعيد البوعفرة آلبوكوارة أحد كبار تجار قطر من مواليد بداية القرن التاسع عشر الميلادي كان أبوه سعيد من أهالي الغارية شمال شرق قطر وكان على جانب عظيم من الثراء و الغنى لدرجة انه كان يقرض عدد كبير من النواخيذة والغواصين على الغوص خلال موسم اللؤلؤ، ورث محمد عن والده عدد كبير من السفن و الأموال والعبيد و السلاح، واختير، شيخاً لقبيلته بعد وفاة والده سعيد لما راو فيه سمات الحكمة، إلا أنه لم ينجب أبناء، وكان آل بوعفرة آلبوكوارة أخوال الشيخ جاسم، وهو ما أوجد علاقة اجتماعية مهم بينهما، وطالما ظل محمد سعيد يعيش في الوكرة كانت علاقاته بشيخ جاسم جيدة، إلا أن انتقاله إلى فويرط أدي لتوتر العلاقات بين الشيخ جاسم والبوكوراة، زكريا قروشون، مرجع سبق ذكر، صـ 113.

80- عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة، مرجع سبق ذكره، صـ 291.

81- عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، قسم الدراسات والبحوث، الدوحة، 2008، صـ28

82- عبد العزيز عبد الغني، مرجع سبق ذكره، صـ225.

83- أحمد العناني، وثائق التاريخ القطري، الجزء الثاني، من الوثائق البريطانية والعثمانية1868-1949، قسم الوثائق بمكتب الأمير، الدوحة، 1979، صـ169.

84- إبراهيم شهداد، مرجع سبق ذكره، صـ142.

85- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سبق ذكره، صـ144.

86- أحمد العناني، وثائق التاريخ القطري، الجزء الثاني، من الوثائق البريطانية والعثمانية1868-1949، قسم الوثائق بمكتب الأمير، الدوحة، 1979، صـ170.

87- عبد القادر حمود القحطاني، مرجع سبق ذكره، صـ29.

88- سهيل صابان، مرجع سبق ذكره، صـ143.

89- عبد العزيز عبد الغني، مرجع سبق ذكره، صـ300.

90- القران والشـــاهي أو القران الفارســـي الذي كان يســـك في الدولة القاجارية 1779- 1925، هو من العملات التي استخدمت في قطر أيضاً، سواء كانت فضية أو نحاسية، وذلك نظراً لقرب البلدين من بعضهما البعض، وقِدم عمليات التبادل التجاري بينهما. حيث كانت قطر تعتمد بصـــورة كبيرة على كثير من المنتجات الاستهلاكية – وفي مقدمتها المواد الغذائية – القادمة من إيران عبر الخليج، بواسطة السفن الشراعية التابعة للبلدين، والتي كانت تجوب المسافة بين ساحلي الخليج يومياً. وكانت موانئ بندر عباس ولنجه وبوشهر من الموانئ الإيرانية التي اعتاد التجار القطريين التردد عليها بشـــكل دوري لشـــراء المنتجات الفارســـية. ســـهيل صابان، مرجع سبق ذكره، صـ 148.

91- أحمد العناني، مرجع سبق ذكر، صـ206.

92- عبد العزيز عبد الغني، مرجع سبق ذكره، صـ297.

93 – زكريا قروشون، مرجع سبق ذكر، صـ 103.

94- عبد القادر حمود القحطاني، مرجع سبق ذكره، صـ16.

95- أحمد زكريا وأخرون، تطور قطر السياسي ، مرجع سبق ذكر، صـ98.

96 – زكريا قروشون، مرجع سبق ذكر، صـ 105.

97 – سهيل صابان، قطر في إحصائية عثمانية، مرجع سبق ذكره، صـ 142.

98 – نفس المرجع، صـ 147.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 107
January 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty First Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233